**جامعة ابو بكر بلقا يد – تلمسان**

**كلية العلوم الاقتصادية التجارية ، و علوم التسيير**

 **قسم المالية و المحاسبة**

**مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر**

**شعبة: العلوم الاقتصادية**

**تخصص: محاسبة وتدقيق**

من إعداد الطالبة:

**عرباوي ليلى**

 **بعنوان:**

 **دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية**

 **دراسة حالة الشركة الوطنية للصناعات الإلكترونية ENIE**

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .... /06/2018.

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الأستاذة رئيسا

الأستاذة: يلس فاطمة مشرفة

الأستاذ بوغرارة بومدين ممتحنا

السنة الجامعية : 2017-2018

كلمات  احببت ان اشارككم بها عبارة عن اهداءاتي في مشروع التخرج لنيل شهادة ماستر2.

من كافح في دنياه فتحمل ويلات الزمان وتجرع علقم الشنين فاعتصر الصخر واخفى ألامه عنا كي لا نشعر بقسوة الحياة..

من كنت له الامل الذي راوده في حياته فحلم ان يراني في مثل هذا اليوم لكن قدره سبحانه حال بينه وبين ذلك

من اسئل الله ان يتغمده بواسع رحمته ويدخله فسيح جناته.... **ابي**

شجرة باسقة في وجه اعاصير الحياة ترنو بأغصانها الى السماء متضرعة دعاءا لي .. جف عودها واصفرت اوراقها لكنها تغالب السقوط تنتظرني لتتكئ علي لكن قدر الله أسبق.... **امي**

قلوب ترتقب عودني بصبر... من تفرح الروح لذكراهم...وتسر العين للقياهم... ارجو من الله ان يعينني لأكون بمثابة ما حرموا منه . الى زوجي وابنائ

ال كل من احمل له مودة في قلبي

**إهداء**

**تشكرات**

**شكر**

الشكر أولا لله على جزيل فضلة ونعمائه.

إنه ولي ذلك والقادر عليه وتطبيقا للحديث" من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

وعليه:

نتقدم بجزيل الشكر كل افراد عائلتي الدين لم يبخلوا عليا بالمساعدة

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى الاستاذة الفاضلة يلس فاطمة ، على كل المجهودات

والنصائح والإرشادات

كما نتقدم بخالص الشكر إلى مؤطر بالمؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية" ENIEالذي لم يبخل بالنصح

والتوجيه

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

إلى هؤلاء جميعا ألف شكر مع أخلص وأصدق مشاعر العرفان.

**الملخص:**

في ظل التطورات الراهنة و المليئة بالفرص و التهديدات زادت حاجة المؤسسات الى الحصول على معلومة مالية دقيقة و في الوقت المناسب و من بين أهم الوسائل التي تساعد في التأكد في دقة المعلومات هي الرقابة الداخلية التي تهدف من خلال الدراسة الى معرفة دورها في تحسين جودة القوائم المالية و مدى مساهمة الرقابة الداخلية في اظهار الصورة الصادقة للوضعية المالية

خلصت دراستنا الى أن الرقابة الداخلية تؤدي الى تحسين جودة القوائم المالية و التالي اعطاء الضمان لمستخدمي هذه القوائم ، و تعزيز موثوقية و شرعية الحسابات عن طريق التزامه بجملة من المعايير و بلورة نتائج الفحص بإبداء رأي فني محايد .

ا**لكلمات المفتاحية**:

الرقابة الداخلية – القوائم المالية - جودة القوائم المالية

*Résumé :*

*Avec l’évolution actuelle, qui offre à la fois des opportunités et des menaces, le besoin des entreprises à l’accès à une information économique , plus précise et plus rapide , devient plus urgent qu’avant parmi les méthodes les plus importantes qui aident à assurer l’exactitude de l’information est l’audit interne , et pour cela on a pour objectif dans cette étude de connaitre le rôle de l’audit interne dans l’amélioration de la qualité des états financiers et comment contribue l’audit interne l’exhibition de situation financier*

*Notre étude a conclu que le contrôle interne améliore la qualité des états financiers et confère la sécurité aux utilisateurs de ces listes, renforce la fiabilité et la légitimité des comptes en s'engageant sur un ensemble de critères et réalise les résultats de l'examen en exprimant un avis technique neutre.*

***Les mots clé :*** *audit interne- les états financiers - la qualité des états financiers*

**قائمة المحتويات**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الصفحة** |  **العنوان** | **الرقم** |
| **14** | **تمهيد** | **01** |
| **15** | **المبحث الأول عموميات حول نظام الرقابة الداخلية** | **02** |
| **29** | **المبحث الثاني القوائم المالية** | **03** |
| **46** | **خلاصة الفصل الأول.** | **04** |
| **48** | **مقدمة الفصل الثاني.** | **05** |
| **57** | **المبحث الثاني. ملخص الدراسات السابقة** | **06** |
| **58** | **الفصل التطبيقي دراسة حالة الشركة الوطنية للصناعات الإلكترونية** | **07** |
| **59** | **تمهيد: الفصل التطبيقي** | **08** |
| **60** | **المبحث الأول: عرض عام للمؤسسة .** | **09** |
| **71** | **المبحث الثاني: عرض القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها.** | **10** |
| **77** | **خلاصة الفصل التطبيقي** | **11** |
| **78** | **الخاتمة.** | **12** |

**قائمة الجداول**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الصفحة** |  **التسمية**  |  **الرقم** |
| **63** | **خلية التدقيق للمؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية** | **01** |
| **74** | **الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016** | **02** |

**قائمة الاشكال**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الصفحة** | **العنوان** | **الرقم** |
| **19** | **العلاقة بين اهداف وعناصر الرقابة الداخلية** | **01** |
| **22** | **الأغراض التي تساعد الرقابة الداخلية على تحقيق اهدافها** | **02** |
| **28** | **إجراءات نظام الرقابة الداخلية** | **03** |
| **32** | **الميزانية** | **04** |
| **34** | **جدول حسابات النتائج** | **05** |
| **46** | **دور الرقابة الداخلية في تحسين مصداقية القوائم المالية** | **06** |

**قائمة الملاحق**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الصفحة** | **البيان** | **الرقم** |
| **72** | **الاصول** | **01** |
| **73** | **الخصوم** | **02** |
| **75** | **حسابات النتائج** | **03** |

**قائمة الاختصارات والرموز**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الدلالة باللغة العربية** | **الدلالة باللغة الأجنبية** | **الرمز** |
| **لجنة المنظمة الراعية للطريقة المسطحة** | *Comité of Sponsoring Organisation of the thread way Commission* | COSO |
| **الهيئة الدولية لتطبيق المراجعة**  | *international Organisation for the Application of Auditing* | IFAC |
| **منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين**  | *Organisation of Certified Accountants and Accountants* | **OFCCA** |
| **المعايير الدولية للمراجعة**  | *International Standards for Auditing* | **IAC** |

**مقدمة عامة :**

ان التغير التي شهدته المؤسسات من حيث نشاطها و وظائفها و أهدافها و باعتبارها الوحدة الفعالة و الناشطة في النسيج الاقتصادي ،ما يفرض عليها ضمان السير الحسن و فعالية نشاطها و الاهتمام بالعمليات و الاجراءات التنظيمية داخل الاقسام ،و حسن اختيار القرارات و التي تمكنها من استغلال مختلف الوسائل المادية و البشرية استغلالا مثلا لمواردها و الحد من الاخطاء المحاسبية و التلاعبات في مقدمة هذه الوسائل هي نظام الرقابة الداخلية المطبقة و كذا مدى كفاءة القائمين عليها حتى تمكن من مستخدمو القوائم المالية توفير معلومة مالية صادقة و فعالة

ظهرت نظام الرقابة الداخلية بعد ظهور النظام المحاسبي و مع كبر حجم المؤسسات الاقتصادية و رؤوس الاموال وجب الفصل بين الملكية و التسيير و معه يظهر تخوف أصحاب الأموال من عدم تطبيق المسير تعليمات الادارة و بمرور الزمن أصبح من المستحيل أن نجد المساهمين يشاركون في التسيير و ذلك لما تطلبه هذه الوظائف من كفاءات مخصصة بالإضافة الى تدخل الدولة الكبير كما أن النظام المحاسبي المالي في الجزائر يعمل على تحديد القوائم المالية الاساسية بحيث تعمل هذه القوائم على تبسيط البيانات المالية و المحاسبية لتكون قابلة للفهم و موضوعية و ملائمة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية و من أجل مزاولة نظام الرقابة الداخلية على مختلف هذه القوائم.

و بعد التحولات السياسية الاقتصادية التي غرفتها الجزائر خلال العقدين الاخرين والتي اثرت مباشرة على المحيط الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية أصبحت المؤسسة في حاجة الى نظام الرقابة الداخلية التي لا غنى عنها في تزويد مختلف الاطراف المعينة دقيقة و ذات مصداقية تمكنهم من اتخاذ القرارات

 وعليه أصبحت المعلومات المالية جزءا هاما من عمل الادارة وموردا أساسيا يعتمد عليه مستخدمو القوائم المالية في تدعيم قراراتهم وازدادت أهمية دور المدقق لإظهار مدى صدق وعدالة القوائم المعادة من طرف قسم المحاسبة من اجل اضفاء المزيد من الدقة.

**اشكالية الدراسة:**

ومن خلال ما سيق فقد حاولنا صياغة الاشكالية الرئيسة لموضوعنا كالاتي :

ما مدى تأثير الرقابة الداخلية على جودة القوائم المالية؟

وللإجابة على هذه الاشكالية فقد قمنا بوضع بعض التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الرقابة الداخلية ؟ و ما هي اهدافها؟

-ماذا يقصد بالقوائم المالية؟

-ما هي اهمية الرقابة الداخلية على جودة القوائم المالية؟

**فرضية الدراسة:**

وكإجابة أولية للإشكالية يكمن وضع الفرضية التالية :

تلعب الرقابة الداخلية دورا فعالا في تحسين جودة القائم المالية.

**أهداف الدراسة :**

نسعى من حلال هذه الدراسة الى :

-البحث في نظام الرقابة الداخلية من حيث كفاءة المدقق الداخلي من جودة التقارير المالية يمكن الاعتماد عليها في تحسين مستوى اداء المؤسسة

-محاولة معرفة تقييم نتائج الاعمال وفق الاهداف المرسومة

-تقييم الاداء داخل النظام و المؤسسة.

-دراسة حالة في احدى المؤسسات الاقتصادية.

**اسباب اختيار الموضوع:**

تتمثل في الاسباب الموضوعة فيما يلي :

-حاجة المؤسسات الجزائرية لهذا النوع من الرقابة خاصة في ظل التحولات التي عرفتها المؤسسة الاقتصادية.

-الاسباب الذاتية و تتمثل فيما يلي:

-الرغبة لمواضيع التدقيق ما هو جديد فيما يخص الموضوع

-لموضوع المذكرة علاقة بمجال تخصصنا (محاسبة وتدقيق)

**اهمية الدراسة :**

تتمثل اهمية الدراسة فيما يلي :

ان الرقابة الداخلية هي الوسيلة التي تعتمد عليها المؤسسة للحصول على قوائم مالية ذات جودة عالية و خالية من الاخطاء و باعتبار أن هذه القوائم المالية تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة فان المسيرين يعتمدوا عليها في عملية اتخاذ القرارات لتسيير المؤسسة المعنية .

**منهج الدراسة:**

المنهج الوصفي التحليلي و الذي يمكننا من وصف و تحليل الجوانب النظرية للموضوع بالضافة الى منهج دراسة الحالة و ذلك من اجل التعمق في مختلف جوانب الموضوع من خلال الزيارات الميدانية للمؤسسة في محل التربص

**هيكل الدراسة:**

للإجابة عن الاشكالية و اختبار صحة الفرضيات قمت بتقسيم موضوع البحث الى ثلاثة فصول حيث تطرقنا الى :

الفصل الاول الى " عموميات حول الرقابة الداخلية"

اما الفصل الثاني يتمثل في "الدراسات السابقة" التي تتحدث في الموضوع نفسه أو ما يشابهه

 "ENIEاما الفصل الثالث المعنون بـ : "دراسة حالة الشركة الوطنية للصناعات الالكترونية "

**الفصل الاول**

**عموميات حول الرقابة الداخلية**

**مقدمة**

ان التطور الذي شهدته المؤسسة في مختلف المجالات الاقتصادية وتوسع نطاق المبادلات التجارية عبر الزمن الدى أدى الى كبر حجمها وتشعب أعمالها ووظائفها أدى الى اعتبار نظام الرقابة الداخلية أمرا حتميا للإدارة الحديثة للمحافظة على مواردها المالية والمادية.

ولدراسة أكثر تفصيل لنظام الرقابة الداخلية وانطلاقا مما سبق سنحاول في هدا الفصل عرض الإطار النظري للرقابة الداخلية.

**المبحث الاول : عموميات حول نظام الرقابة الداخلية**

إن تعار يف نظام الرقابة الداخلية متعددة و لكنها تتفق حول مفهوم أساسي و لقد ساهم مدققين و خبراء المحاسبة في تطوير مفهومها ،الذي يتمحور في أنه نظام يتبين في قلب المؤسسة حيث يسمح لنا بالسير الفعال و سليم

**المطلب الأول : مفهوم نظام الرقابة ألداخلية**
تعددت التعارف التي تناولت نظام الرقابة الداخلية بتعدد مراحل التطور التي مرت بها وبتعدد المعرفين له، لذلك سنورد بعض التعريف المقدمة لنظام الرقابة الداخلية

**الفرع الاول:**

-عرف "الصبان والفيومي »نظام الرقابة الداخلية على أنه الخطة التنظيمية المصممة لتحقيق الأهداف التالية :
- حماية الأصول و تسيير المنظم و نجاح عمليات المؤسسة.
-اختبار البيانات المحاسبية
- العمل بكفاءة و التسيير المنظم.

-تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية
**الفرع الثاني**.
أما على حسب "الصحن ونور" » فنظام الرقابة الداخلية هو تخطيط التنظيم الإداري للمؤسسة وما يرتبط به من وسائل أو مقاييس تستخدم داخل المشروع للمحافظة على ألأصول وتشجيع السير الحسن للسياسات الإدارية في طريقها المرسوم
حسب المعهد الكندي للمحاسبين ألمعتمدين فنظام الرقابة الداخلية هي الخطة التنظيمية والمقاييس المعتمدة داخل المؤسسة من أجل حماية الأصول، ضمان دقة وصدق البيانات المحاسبية وتشجيع فعالية الاستغلال.

**الفرع الثالث**
حسب منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسية (OECCA) نظام الرقابة الداخلية » هو مجموعة من الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق بضمان الحماية الإبقاء على الأصول ، ويبرز ذلك بتنظيم وتطبيق إجراءات نشاطات المؤسسة من أجل الإبقاء على دوام العناصر السابقة
 ان الرقابة الداخلية هي خطة تنظيمية و مجموع الطرق و الاجراءات المطبقة من طرف المديرية (IFAC)و حسب تعريف الهيئة الدولية

بغية دعم الاهداف و سير المنظم للاعمال و هدا لحماية الاصول و الحد من الغش و الاخطاء

**الفرع الرابع**

حسب لجنة (coso) المنبثقة على لجنة treadway تعرف الرقابة الداخلية انها هي عملية يتم تنفيذها من قبل مجلس الادارة و المديرين و الموظفين داخل المؤسسة و المصممة لتوفير ضمانات معقولة تنشا تحقيق الاهداف التالية:

 -فعالية و كفاءة العمليات.

 - موثوقية المعلومات المالية

 - الامتثال للقوانين واللوائح السارية المفعول

نشير إلى أن نظام الرقابة الداخلية يشتمل على صنفين من الرقابة.

مسعود صديقي دور المراجعة في استراتيجية تأهيل ادارى للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية 2002 ص 62

نواف محمد عباس الرماحى مراجعة العمليات المالية الطبعة الاولى 2009 ص169MLAIN NICOL control interne presse universitaire de paris 1998 page6

**المطلب الثاني: انواع وأهداف نظام الرقابة الداخلية**

يشمل نظام الرقابة الداخلية عدة أنواع منها:

**الفرع الاول انواع نظام الرقابة الداخلية**
**1- الرقابة ألإدارية :** تشتمل على خطة التنظيم وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة المختصة لتحقيق أكبر كفاءة إنتاجية ممكنة وضمان تحقيق السياسات الإدارية، إذ تشتمل على كل مايتضمن في برامج تدريب العمل، طرق التحليل الإحصائي ودراسة تحركات المؤسسة في مختلف الأوقات، تقارير الأداء، الرقابة على الجودة وإلى غير ذلك من أنواع الرقابية.
**2- الرقابة المحاسبية :** تشمل عن الخطة التنظيمية و جميغ وسائل التنسيق و الإجراءات الهادفة إلى اختبار دقة البيانات المالية بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها والحفاظ على سلامة المعالجة المحاسبية من جهة، ومن جهة أخرى العمل على وجود أصول المؤسسة.

**: 2الفرع الثاني أهداف نظام الرقابة الداخلية :**

أجمعت التعاريف السابقة لنظام الرقابة الداخلية على أن الأهداف المراد تحقيقها من هذا النظام هي: **2-1- وقاية المؤسسة من الاخطاء المتعددة و الغير متعددة :** إن التحكم في الأنشطة المتعددة للمؤسسة وفي عوامل الإنتاج داخلها وفي تكاليفها وعوائدها وفي مختلف المجالات التي وضعت، لهدا ينبغي عليها تحديد أهدافها ، هياكلها ، طرقها و إجراءاتها ، من أجل الوصول والوقوف على معلومات ذات جودة تعكس الوضعية الحقيقية لها ، والمساعدة على خلق رقابة داخلية على مختلف العناصر .
**2-2- حماية ألأصول** و يعني دلك حماية الاصول من تصرفات غير مشروعة و غير مقبولة بصفة عامة ، و التي يتم ارتكابها مع العلم بعدم مشروعيتها،مثل الاستيلاء على اموال المؤسسة أو غاخد أصل منأصولها عن طريق اجراءات مضللة.
**2-3- ضمان نوعية و دقة المعلومات**: لاعطاء نوعية جيدة للمعلومات، ينبغي اختبار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية في اطار معلوماتي يعالج البيانات من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة، حيث أن تجهيز هذه البيانات المحاسبية تتصف بالخصائص الآتية:
- إدخال المعلومات التي سجلت إلى البرنامج الآلي والتأكد من البيانات المتعلقة بها

- تسجيل العمليات من المصدر وفي أقرب وقت ممكن؛

- تبويب البيانات على حسب صنفها وخصائصها في كل مرحلة من مراحل المعالجة؛
- احترام المبادئ المحاسبية المقبولة عموما

**2-4- تحسين أداء و تحقيق الكفاءة الانتاجية:** من اجل إحكام نظام الرقابة الداخلية بكل وسائلها داخل المؤسسة يمكن ضمان الاستعمال الأمثل والكفء لمواردها، ومن أجل تحقيق فعالية نشاطها من خلال التحكم في النفقات ، غير أن نظام الرقابة الداخلية لا يعطي للإدارة بعض الضمانات فقط بل يعطي تحسنا في مردودية المؤسسة.

**2-5 احترام تعليمات و سياسات الإدارية**: إن الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة من قبل الإدارة تقتضي تطبيق وتشجيع واحترام السياسات الإدارية من شأنه أن يكفل للمؤسسة أهدافها المرسومة بوضوح في إطار الخطة التنظيمية من أجل التطبيق الأمثل للأوامر، ينبغي أن تتوفر فيه الشروط الآتية:

يجب توافر وسائل التنفيذ؛
 يجب أن يكون واضحا ومفهوما؛
يجب إبلاغ الجهات الآمرة بالتنفيذ

يجب أن يبلغ إلى الموجه إليه؛

خالد امين عبد الله تدقيق والرقابة في البنوك 1998 ص123

**الشكل رقم 1: العلاقة بين اهداف وعناصر الرقابة الداخلية**

اهداف وعناصر الرقابة الداخلية

الالتزام

الكفاءة

الدقة

الحماية

|  |
| --- |
| الرقابة المحاسبية |
| تشمل رقابة وتقييم:* السجلات والدفاتر المحاسبية
* سجلات حماية أصول المؤسسة
* البيانات المالية والقيود الدفترية
* مدى تطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها
* مدى ملاءمة تسجيل العمليات المالية بالمؤسسة
 |

|  |
| --- |
| الرقابة الادارية |
|  تشمل رقابة وتقييم:* الخطة التنظيمية
* السياسات والإجراءات
* الوظائف الإدارية
* مدى سلامة اتخاد القرارات الإدارية
* مدى كفاءة الاعمال والأنشطة التي تمارسها المؤسسة
* اهداف التنظيم
 |

المصدر: محمد عطية مطر وآخرون نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات

**المطلب الثالث: وسائل نظام الرقابة الداخلية:**

من خلال التعاريف السابقة لنظام الرقابة الداخلية، يتضح بأن هذا الأخير يعتمد على الوسائل الآتية بغية تحقيق أهدافه:

**الفرع الاول: الخطة التنظيمية:** أجمعت التعاريف السابقة على ضرورة وجود خطة تنظيمية تستجيب في جميع الأصول إلى القرارات التي تتخذ، ومحاولة توجيهها بما يخدم مصلحة وأهداف المؤسسة، إذ تبنى هذه الخطة على ضوء تحديد الأهداف المتوخاة منها وعلى الاستقلال التنظيمي لوظائف التشغيل أي ما يحدد بوضوح خطوط السلطة والمسؤولية الإدارية للمديريات التي تتكون منها المؤسسة.
وبالرغم من أن الاستقلال التنظيمي يتطلب الانفصال بين الوظائف إلا أن عمل جميع المديريات يجب أن ينسق بحيث يؤدي إلى تدفق منتظم للمعلومات.
**الفرع الثانى : الطرق و الإجراءات** تعتبر الطرق والإجراءات من بين أهم الوسائل التي تعمل على تحقيق الأهداف المرجوة من نظام الرقابة الداخلية فإحكام وفهم وتطبيق هاتين الوسيلتين يساعد على حماية ألأصول العمل بكفاءة والالتزام بالسياسات الإدارية ألمرسومة إذ تشتمل الطرق على طريقة الاستغلال الإنتاج التسويق تأدية الخدمات وكل ما يخص إدارة المؤسسة بالإضافة إلى الطرق المستعملة في المديريات المختلفة الأخرى سواء من ناحية تنفيذ الأعمال أو طريقة استعمال الوثائق إلى غير ذلك من الطرق المستعلمة كما قد تعمل المؤسسة على سن إجراءات من شأنها أن توضح بعض النقاط الغامضة أو تغيير إجراء معين بغية تحسين أداء المؤسسة وتمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه المرسومة.
**الفرع الثالث المقاييس المختلفة :** تستعمل المقاييس المختلفة داخل المؤسسة لتمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه المرسومة في ظل إدارة تعمل على إنجاحه من خلال قياس العناصر التالية:
 درجة مصداقية المعلومات ؛
مقدار النوعية الحاصل من العمليات الفعلية ؛
 احترام الوقت المخصص سواء لتحقيق مراحل الرقابة أو لعودة المعلومات المطابقة.

**الشكل رقم 2 : الأغراض التي تساعد الرقابة الداخلية على تحقيق اهدافها**

|  |
| --- |
| التأكد من صحة الوقائع والعمليات المالية ومدى الالتزام بالقواعد المحاسبية.  |

|  |
| --- |
| التحقق من مدى الالتزام بالقواعد القانونية العامة والخاصة. |

|  |
| --- |
| تجهيز المعلومات وتوفير البيانات الملائمة والمطلوبة. |

|  |
| --- |
| المساعدة على اتخاد القرارات المناسبة في المجالات المختلفة. |

|  |
| --- |
| المساهمة في تدعيم وسائل الاتصال داخل التنظيم. |

|  |
| --- |
| مراجعة الأهداف وبرامج المِؤسسة وتقدير مستوى الأداء فيها. |

|  |
| --- |
| العمل على اعداد التقارير المحاسبية والإحصائية اللازمة  |

لمصدر: محمد عطية مطر و اخرون: نظرية المحاسبة و اقتصاد المعلومات الرجع السابق ص 156

**المطلب الرابع: إجراءات نظام الرقابة الداخلية:**
ان تحقيق اهداف نظام الرقابة الداخلية و تدعيم المقومات الرئيسية له يتطلب من الادارة اتخاد مجموعة من الاجراءات الادارية و الاجراءات المحاسبية و الاجراءات العامة.

**الفرع الاول: الإجراءات الإدارية**:

تخص هذه الإجراءات أوجه النشاط داخل المؤسسة، فنجد إجراءات تخص الأداء الإداري من خلال تحديد الاختصاصات و المسؤوليات بما يتيح معرفة حدود النشاط لكل مسؤول ومدى التزامه بالمسؤوليات الموكلة إليه وإجراءات أخرى ، لذلك سنتطرق إلى هذه الإجراءات من خلال النقاط التالية:
**1 -تحديد الاختصاصات:** إن تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجية يكون عبر تظافر الجهود داخل أجزائها كل حسب اختصاصه .
**2 -تقسيم العمل**: إن التقسيم الملائم للعمل يدعم تحديد الاختصاصات داخل المؤسسة :
- الفصل بين أداء العمل وسلطة تسجيله
- الفصل بين سلطة الاحتفاظ بالأصل وسلطة تسجيله
- الفصل بين سلطة الاحتفاظ بالأصل وسلطة تقرير الحصول عليه
- تقسيم العمل المحاسبي
**-3 توزيع المسؤوليات:** يقوم هذا الإجراء بوضوح على تحديد المسؤوليات للموظفين ،إذ يمكن الحد من الإهمال أو الخطأ، لذلك وجب تحديد المديريات والأشخاص في ذات الوقت المسؤولين على المحافظة للممتلكات وعمليات المؤسسة ، إذ أن هذا الإجراء يعطي لنظام الرقابة الداخلية فعالية أكبر، ومن جهة ثانية يضفي الجدية والدقة في تنفيذ العمل من طرف الموظف لأنه على يقين بأن أي خطأ في عمله ينسب إليه مباشرة ولن يستطيع أن يلقيه على غيره.

**الفرع ألثاني: إجراءات العمل المحاسبي:**
يعتبر نظام المعلومات المحاسبية السليم من بين أهم المقومات المدعمة لنظام الرقابة الداخلية ألفعال لذلك سنتطرق إلى أهم الإجراءات التي تخص العمل المحاسبي في النقاط الآتية:
- التسجيل الفوري للعمليات المحاسبية التي تقوم بها المؤسسة.
-التأكد من صحة ألمستندات و بساطتها.
- عدم إشراك موظف في مراقبة عمله

-القيام بجرد مفاجئ دوريا للنقدية و البضاعة و الاستثمارات و مطابقة دالك مع الارصدة الدفترية.

**الفرع الثالث : إجراءات عامة:**
يعد التطرق إلى الإجراءات المتعلقة بالجانب التنظيمي والإداري والإجراءات التي تخص العمل
المحاسبي سنتناول في هذا البند إجراءات عامة تكون مكملة لسابقتها وبتفاعل جميع هذه الإجراءات يستطيع نظام الرقابة الداخلية تحقيق أهدافه المرسومة ، لذلك سنميز بين الإجراءات التالية:
**-1 التأمين على ممتلكات المؤسسة :** تسعى المؤسسة من خلال ممارسة نشاطها إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية ، الاجتماعية والتكنولوجية وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل لمواردها والحفاظ على ممتلكاتها من خلال التامين عليها من كل الأخطار المحتملة.

**-2 التامين ضد خيانة الأمانة :** في ظل تدعيم نظام الرقابة الداخلية يكون من بين إجراءات هذه الأخيرة إجراء يخص التأمين على الموظفين الذين يعملون بشكل مباشر في النقدية سواء تحصيلها أو صرفها.

**-3 اعتماد رقابة مزدوجة :** يستعمل هذا الإجراء في أغلب المؤسسات الاقتصادية كونه يوفر ضمانا للمحافظة على النقدية، فعند شراء مادة معينة مثلا ينبغي أن يحتوي ملف التسوية على كل الوثائق المتعلقة بالعملية من وصل التوريد، الفاتورة، وصل الاستلام الذي يكون ممضي عليه من الجهات الموكلة لها ، إن هذا الإجراء من شأنه أن يعمل على.

⎫ تفادي التلاعب والسرقة
⎫ إنشاء رقابة ذاتية.
⎫ تدعيم مقومات نظام الرقابة الداخلية.

في الأخير نقدم شكل تفصيلي يوضح كافة إجراءات نظام الرقابة الداخلية التي تم التطرق إليها.

**الشكل رقم 3 : إجراءات نظام الرقابة الداخلية**

**اجراءات الرقابة الداخلية**

اجراءات محاسبية

اجراءات عامة

اجراءات ادارية

- التأمن على الممتلكات

- ادخال الإعلام الالي

- التسجيل الفوري للعمليات

- التأكد من صحة المعلومات

- اجراء المطابقة الدورية

- عدم اشراك أي موظف في مراقبة عمله

- تحديد الاختصاصات

- تقسيم العمل

- اعطاء تعليمات صحيحة

- اجراء حركة التنقل بين العمال بصفة دورية

المصدر : محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي ، المراجعة و تدقيق الحسابات ( الإطار النظري و الممارسة التطبيقية ) ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 ص 123

**المبحث الثاني: القوائم المالية:**

تعتبر القوائم المالية مخرجات العلمية المحاسبية في المؤسسة و تقدم الى مختلف المستخدمين و الخارجين لذى سيتم التطرق في هذا المبحث الى اعداد القوائم المالية و كذا عرضها و كيفية قيام المدقق بمراجعة القوائم المالية من اجل تقديم رأي مبرر حول عدالة و صدق تلك القوائم المالية .

 **تعريف وعرض القوائم المالية : : المطلب الاول**

تعددت التعاريف للقوائم المالية من حيث الاعداد و العرض

**الفرع الاول :تعريف القوائم المالية**

تعرف القوائم المالية على انها الناتج النهائي و الاساس للعمل المحاسبي في اي وحدة اقتصادية و تعرف ايضا " عبارة عن أداة محاسبية يستخدمها المحاسبون لإظهار نتيجة نشاط المؤسسة او مركزها المالي عن فترة مالية ماضية او توقع هذه النتيجة و المركز المالي عن فترة مالية مقبله  (1) " و من خلال هذين التعريفين يمكن تقديم تعريف شامل لها : " القوائم المالية هي ترجمة لنشاط المؤسسة خلال السنة المالية بالأرقام بغرض توفير المعلومات اللازمة لمستخدميها .

**الفرع الثاني : أهداف اعداد القوائم المالية :**

ان الهدف الرئيسي من استخدام القوائم المالية هو تزويد مستخدمين القوائم المالية بمعلومات حول الوضعية المالية للمؤسسة من أجل استخدمها في اتخاذ القرارات المناسبة لهم فإعداد القوائم المالية يتم من طرف المسيرين الذين تتم مراقبتهم من طرف المساهمين فهم يبقون محل شك خاصة بعد ظهور المحاسبة الابداعية و التي تقوم على عرض البيانات المالية وفق ما يرغب فيه المستثمرون و تكون في غالب الاحيان مخالفة للواقع حيث أن الضغوط الغير العدية على الإدارة يمكن أن تهيئ لها ظروف تحرير القوائم المالية مثل ك معانات الادارة بسبب المنافسة و فشل النشاط . (2)

**حسين القاضى مأمون حمدان الدولية و معايرها دار النشر و التوزيع ص 200**

**محمد بوثير المحاسبة المالية و العايير الدولية الجزائر 2010 ص51**

**الفرع الثالث قواعد اعداد القوائم المالية:**

 ان الغرض من وضع قواعد محددة لإعداد القوائم المالية يقوم على أساس ان هذه الاخيرة تقوم على ابطال المعلومات الى مستخدميها لاتخاذ القرارات المناسبة لذا يجب أن تكون هذه المعلومات صادقة فإعداد القوائم المالية يتم وفق قاعدتين اساسيتين هما : محاسبة الالتزام : تحضر القوائم المالية اعتمادا على صفات و أحداث تمت فعلا ، فيتم تسجيل العمليات و الأحداث المحاسبية عند حدوثها فعلا .

 استمرارية النشاط: يجب أن تظهر المؤسسة نيتها في مواصلة نشاطها فيتم تقيم تلك العناصر وفق قواعد التقييم المعتادة وفي حالة عدم استقراريه يتم تقيم تلك العناصر وفق قيمة التصفية. **المطلب الثاني: عناصر القوائم المالية:**

يتحدد عرض القوائم المالية في القوائم التالية:

 **- الفرع الاول الميزانية :** تظهر الميزانية مقدار الاصول المستخدمة و مصادر تمويلها فهي تعبر عن أزمة المالية المستقلة ، فالميزانية تتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية ،و في الجزائر وحسب النظام المحاسبي المالي للمؤسسات فان كل مؤسسة ملزمة على اعداد الميزانية في نهاية كل دورة مالية. ان العناصر المرتبطة بقياس المركز المالي في الميزانية هي الموجودات و حقوق الملكية ،فالموجودات تمثل املاك المؤسسة في حين حقوق الملكية هي تمثل حق المساهمين في موجودات المؤسسة .

 كما أننا نعرف أن الميزانية هي عرض الوضع المالي لمنشأة معنية في فترة زمنية معينة، و قد جاء بتبين عناصر الميزانية في شكلها الاتي

 -أصول ثابتة

 - أصول متداولة

 - حقوق الملكية

 - خصوم طويلة الاجل

1-1 الاصول الثابتة: وهي الاستثمارات طويلة الاجل العقارات والآلات والمعدات والاصول المعنوية والاصول المتنوعة الاخرى

1- 2 الاصول المتداولة: تشمل النقدية و ما في حكمها و الاصول الاخرى التي يكون من المتوقع تحويلها الى نقدية او بيعها او استهلاكها أثناء دورة واحدة تشغيلية للمنشأة و يم تصنيفها الى:

 -النقدية وما في حكمها تشمل النقدية الموجودة بالصندوق (عملات معدنية، عملة، شيكات، حوالات بريدية) والودائع لدى البنوك

 - الاستثمارات قصيرة الاجل: وهي الاوراق التي يمكن التعامل بها بسهولة في السوق.

 -الحسابات المدينة وتشمل المدينون وأوراق القبض والمبالغ واجبة التحصيل من الشركات التابعة واجبة التحصيل من الشركات التابعة والمبالغ واجبة التحصيل من المسؤولية لإداريين والموظفين نتيجة مستحقات عليهم.

- المخزون: هو أصول محتفظ به لعملية الانتاج أو بغرض البيع

- المصروفات المدفوعة مقدما: هي عبارة عن اصول يتم ايجادها عن طريق الدفع ، اي يتم تقديمها مقدما، و هي تنقص و تصبح نفقات مع مرور الوقت(كالإيجار، التأمين)

02-الخصوم:هي تضحيات مستقيلة مجتملة بمنافع اقتصادية ناشئة عن الالتزامات الحالية لمنشأة معينة،ينقل أو تحويل اصول أو توفير خدمات لأصول اخرى في المستقبل نتيجة المعاملات أو احداث ماضية

حدد المعيار الدولي الاولي عددا من العناصر التي ينبغي عرضها في صلب قائمة الميزانية

**الشكل رقم 4 : الميزانية**

|  |  |
| --- | --- |
|  **الخصوم**  |  **الاصول**  |
|  **الخصوم الجارية****الخصوم الغير جارية** |  **- الاصول الجارية** **- الاصول الغير جارية** **- الاصول المعنوية** **- الاصول العينية**  |

**الفرع 2: جدول حسابات النتائج:**

تلخص قائمة الدخل كل من الايرادات و المصروفات و الارباح و تبين صافي الدخل عن فترة زمنية ما ، فهو يسمح بتحديد مرودية المؤسسة ، و قد نص المعيار الدولي رقمَ (1) على ضمان احتواء قائمة الدخل للبيانات المالية على معلومات ذات جودة عالية و تشمل

**-** الايرادات ونتائج الانشطة التشغيلية وصافي الربح او الخسارة للفترة.

**-** تكاليف التمويل وحصة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في الارباح والخسائر.

 تقوم قائمة الدخل بتزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات المالية التي تساعدهم على التنبؤ بحالات عدم التأكد للأرباح في المستقبل، وتساعدهم على تحديد فرص الاستثمار الموجهة من خلال التسيير الجيد للمؤسسة ومدى كفاءة مسيريها، بالإضافة الى التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية وبصفة عامة تساعد هذه القائمة مستخدمي القوائم المالية على تحديد درجة المخاطرة بالنسبة للتدفقات المستقبلية، وتوفير المعلومات عن المكونات المختلفة لصافي الربح مثل: الإيرادات المصفوفات ن المكاسب والخسائر. و لقد حدده المخطط الوطني المحاسبي على هذا الشكل العام :

**الشكل رقم 5 : جدول حسابات النتائج**

|  |  |
| --- | --- |
| **السنــــــــــــــــــة N** | **البيــــــــــــــــــــــــــــــان**  |
|  | المبيعات و المنتوجات الملحقةالإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون الإنتاج المثبتإعانات الإستغلال  |
|  | 1- إنتاج السنة المالية  |
|  | المشتريات المستهلكةالخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى  |
|  | 2- إستهلاك السنة المالية |
|  | 3- القيمة المضافة للإستغلال (1-2)  |
|  | أعباء المستخدمينالضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة |
|  | 4-إجمالي فائض الاستغلال  |
|  | المنتوجات العملياتية أخرىالأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمةاسترجاع على خىسائر القيمة و المؤونات  |
|  | 5- النتيجة العملياتية |

|  |  |
| --- | --- |
|  | المنتوجات المالية  الأعباء المالية  |
|  | 6- النتيجة المالية  |
|  | 7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)  |
|  | الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتئج العادية  |
|  | مجموع منتوجات الأنشطة العادية  |
|  | مجموع أعباء الأنشطة العادية  |
|  | 8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية  |
|  | عناصر الغير عادية – منتوجات عناصر غير عادية - أعباء  |
|  | 9- النتيجة غير العادية  |
|  | 10- صافي نتيجة السنة المالية  |

|  |  |
| --- | --- |
| **السنــــــــــةN**  | **البيــــــــــــــــــــــــــــان**  |
|  | رقم الأعمال كلفة المبيعات  |
|  | هامش الربح الإجمالي  |
|  | منتوجات العملياتية الأخرىالتكاليف التجاريةالأعباء الإدارية الأعباء العملياتية الأخرىإسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات |
|  | النتيجة العملياتية  |
|  | المنتوجات المالية الأعباء المالية  |
|  | النتيجة المالية  |
|  | النتيجة العادية قبل الضرائب  |
|  | الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة( تغيرات ) عن النتائج العادية  |
|  | النتيجة الصافية للأنشطة العادية  |

**الفرع 3: جدول تدفقات الخزينة:**

التدفقات النقدية هي التدفقات الداخلية والخارجية للنقدية وما في حكمها والخاصة بمؤسسة معينة، وهي قائمة توضع حركة التدفقات والمدفوعات النقدية لكل مؤسسة خلال السنة.

و حسب معيار المحاسبة الدولي رقم 7 «جدول تدفقات الحزينة " فان هده القائمة في :

1-النشاطات التشغيلية: وهي النشاطات الرئيسية لتوليد الإيرادات في المؤسسة

2-النشاطات الاستمرارية: وهي النشاطات المتمثلة في امتلاك اصول طويلة الأجل والتخلص منها وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنوك التي تعادل النقدية

 3-النشاطات التمويلية: و هي النشاطات التي يفتح عنها تغيرات في حجم و مكونات ملكية رأس المال و عمليات الإقراض التي تقوم بها المؤسسة.

وتقدم قائمة التدفقات النقدية لمستخدمي القوائم المالية معلومات تمكنهم من تقييم التفسيرات في صافي أصول المؤسسة وتوفر معلومات عن سيولة المِؤسسة وقدرتها على سداد التزاماتهما وكذا درجة المرونة المالية للمؤسسة من خلال ضمان توفير المعلومات حول التغيرات في النقدية وما يعادلها للمؤسسة.

**الفرع 4 : الملاحق أو القوائم المالية المساعدة:** القوائم المالية المساعدة عبارة عن مجموعة من القوائم الإضافية التي تفسر حسابات القوائم لمالية الأساسية.

 وهذه القوائم المالية تسهل فهم محتويات القوائم المساعدة بمجرد الاطلاع على أشكالها كما أنها تقوم بإظهار الطرق المحاسبية المستعلمة كما يقوم المدقق بإدراج في تقريره صفحة أو أكتر تضمن ايضاحات متممة تشرح السياسات المحاسبية التي تم على أساسها اعداد القوائم المالية.

اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبة الدكتور أمين أحمد لطفي ص 142

 **المطلب الثالث مستخدمو القوائم المالية:**

تستخدم القوائم المالية من طرف الجهات الداخلية للمؤسسة و الهيات الخارجية الاخرى

**الفرع 1 : مستخدمو القوائم المالية الداخليين :** لقد أصبحت المعلومات المحاسبية على أساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات المختلفة و المرتبطة بمختلف الأنشطة في المؤسسة و خاصة المالية منها، و نتيجة لذلك أصبحت الحاجة إلى تأكيد كافي حول مصداقية هذه المعلومات أمرا ضروري لذا أصبح المراجع يقوم بتقديم ما توصل إليه من معلومات و نتائج عن طريق تقرير رسمي على اعتبار أنه طرف خارجي مستقل عن المؤسسة يقوم بإبداء رأيه حول المركز المالي للمؤسسة فالمعلومات المتضمنة لتقرير المراجع يتم استخدامها أيضا من طرف المستخدمين الداخليين للمؤسسة والمقصود بذلك هو استخدام المعلومات داخل المؤسسة في الوقت الملائم. فمستخدمي المعلومات المالية في القوائم المالية الداخليين يوفر لهم تقرير المراجعة حاجاتهم من المعلومات التي تلائم قراراتهم الروتينية سواء القرار التشغيلي القرار ألتكتيكي أو القرارات الاستراتيجية. الخ و من مستخدمي تقارير التدقيق الداخليين يمكن ذكر :

**1-1 الإدارة العليا :**

يوفر لهم تقرير المراجعة حقيقة المركز المالي للمؤسسة ككل و بناء على ذلك يقومون باتخاذ القرارات المناسبة في تسيير المؤسسة على اعتبار المراجع الخارجي يتميز بأعلى درجات الأداء المهني فهو بذلك يقوم بتوفير المعلومات المساعدة على تقييم الأداء و يساعدهم على التخطيط الجيد من خلال تفعيل الترابط بين الأقسام والاستخدام الفعال لمصادر البيانات و الموارد المتاحة ، و بالتالي الوصول إلى اتخاذ القرارات المناسبة فتقرير المراجعة الخارجية يضع أمام المسؤولين صور تفصيلية عن أداء المؤسسة المالي و مساعدتهم عن اتخاذ قرارات لتصحيح السلبيات و معالجتها حتى يتحسن الأداء و يرتفع الإنتاج .

**1-2 مصلحة المحاسبة والمالية:**

تتميز المؤسسات الحديثة بانفصال الملكية عن التسيير فيقدم لهم تقرير المراجعة معلومات مالية ذات جودة عالية عن مدى عدالة و صدق المركز المالي للمؤسسة حيث تتمكن هذه المصلحة بناء على المعلومات المستخدمة في تقرير المراجعة من تحسين أخطائهم و تحسين القوائم المالية المعدة مستقبلا على اعتبار أنهم المسئولون عن إعداد القوائم المالية و يعرضها فهم يستفيدون من تقارير المراجعة في مجال إعداد معلومات مالية صادقة و معبرة عن المركز المالي للمؤسسة .

**الفرع 2 : مستخدموالقوائم المالية الخارجين :**

يتمثل المستخدمون الخارجيون للقوائم المالية في الأفراد والمؤسسات الأخرى التي لها مصالح مالية بالمؤسسة محل الفحص ولكنهم لا يتدخلون في العمليات التسييرية اليومية للمؤسسة ومن هؤلاء المستخدمون يمكن ذكر:

**2-1 المستثمرون الحاليون والمتوقعون:**

إن القرارات التي يمكن أن يتخذها المستثمرون الحاليون والمتوقعون فيما يتعلق بمؤسسة ما هي بيع حق من حقوق الملكية في المؤسسة أو الاستمرار في حيازته أو شرائه أو عدم شراء حق من هذه الحقوق، ومن هنا تنبع أهمية تقرير المراجع من كونه الوسيلة التي تعبر عن رأيه حول مدى عدالة البيانات والقوائم المالية، فهذا التقرير يساعد المستثمرين الحاليين والمتوقعين على اتخاذ القرارات المناسبة التي تحافظ على قيمة أموالهم المستثمرة. فمن خلال هذا التقرير يحدد التدقيق الخارجي مسؤوليته عن مراجعة القوائم المالية، وإبلاغهم بطبيعة ونطاق مهمته، وهو بذلك يساهم في تحديد نقاط القوة والضعف في المركز المالي والتدفقات المستقبلية المتوقعة من خلال تقديم معلومات حول التغيرات الجوهرية في موارد والتزامات المؤسسة، وبالتالي التنبؤ بأداء المؤسسة من خلال توفير لهم كل الضمانات التي من شأنها أن تخلق جو من الثقة لهم من خلال توحيد معايير المحاسبة المتعارف عليها. فهنا تقع على عاتق التدقيق الخارجي مسؤولية تقديم أداء غير متحيز للمستثمرين بخصوص عدالة عرض القوائم المالية، نظرا لما يتوفر عليه من الخبرة اللازمة للقيام بمهمة التدقيق والمعرفة الكافية والاستقلالية لتحديد لهم مدى صدق المركز المالي للمؤسسة على اعتبارهم يمثلون الملكية الغائبة، طالما أن قراراتهم تعتمد على القوائم المالية التي تعدها الإدارة فإنهم يضعون الثقة في التدقيق لينوب عنهم في التأكد من سالمة وعدالة القوائم المالية.

**2-2 المساهمون:**

إن تقرير التدقيق المالي بالنسبة للمساهمين يساهم في تحسين جودة القوائم المالية للمؤسسات، كونه يوفر تأكيدا على مدى تنفيذ المدقق لمسؤولياته بعماية التقرير المالي. ومن خلال تقرير المساهمون باستثمار أموالهم في تلك المؤسسة من عدمه فهم يتوقعون أن يحصلوا مقابل ذلك على عائد نقدي، فهم بذلك يتحصلون على معلومات ذات جودة عالية وقابلة للمقارنة مع مؤسسات أخرى.

شدرى معمر سعاد التقارير المالية للمراجع وآثارها على اتخاد القرارات في ظل الازمات المالية العالمية أطروحة دكتوراه 2014-2015 ص 88

عدة الازهر تقارير مراجعة القوائم المالية وفق معايير المراجعة الدولية الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة و المعايير الدولية للمراجعة يومى 13 /14 ديسمبر البليدة الجزائر 2010 ص05.

**2-3 الجهات الحكومية:**

تهتم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد بين أنشطة المؤسسات ألمختلفة وتحتاج تلك الجهات إلى معلومات مالية دقيقة حول المركز المالي لتلك المؤسسات وهذا ما يوفر لهم تقرير التدقيق، فبناء على تلك التقارير تتخذ تلك الجهات القرارات المناسبة لتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبية المناسبة وغيرها.

**2-4 المقرضون:**

يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها، وعليه يواجه المقرضون الحاليون والمتوقعون عددا من الخيارات التي تتعلق بالمؤسسة، لذا يعتبر التقرير المالي للمدقق ذو منفعة بالنسبة إليهم كونه يظهر بموضوعية المركز المالي للمؤسسة فالمقرضون الحاليون يطلب إليهم أحيانا تحديد اتفاقيات القروض التي عقدوها مع المؤسسة، حيث لهم الحق في تنفيذ نصوص معينة فيما يتعلق بالشروط حسب المعلومات التي يحصلون عليها من تقرير التدقيق.

**2-5 الموردون وغيرهم من الدائنين التجاريين:**

تسعى مختلف الأطراف الدائنة للمؤسسة و الممولة لها إلى الاطمئنان على قابلية و إمكانية سداد ديونها من خلال المعلومات التي يوفرها تقرير المراجع و التي توضح الوضع الحقيقي للمؤسسة فيمكن تقرير التدقيق الدائنين و الموردين من معرفة قدرة المؤسسة على دفع الديون المستحقة عليها بتاريخ استحقاقها و على الوفاء بالفوائد التي تترتب على هذه الديون حيث يوفر لهم هذا التقرير صورة إرشادية حول استمرارية المؤسسة وخاصة عندما يرتبطون معها بعمليات طويلة ألأجل فيحدد تقريره الوضعية المالية للمؤسسة في المستقبل ويعمل على مساعدتهم على اتخاذ القرارات الرشيدة في هذا المجال.

**2-6 الزبائن:**

باعتبار تقرير التدقيق يستخدم في اتخاذ القرارات، حيث أصبح عنصرا مهما يعتمد عليه الزبون لمعرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة فترة الائتمان مماثلة لما يمنح لغيره، فمن مصلحة الزبون متابعة مراكز مورديه للتأكد من ضمان الاستمرارية وانتظام التوريد بالمواد الأولية ومدى إمكانية تخفيض تكلفتها.

**المبحث الثالث اهمية الرقابة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية:**

ان جودة النظام القوى للرقابة الداخلية على النموذج المحاسبي من نشأته ان يسمح لنظام المعلومات المحاسبية من توليد معلومات للقوائم المالية ذات مصداقية وجودة عالية ومعبرة عن الوضعية الحقيقة للمؤسسة.

**المطلب الأول مقومات نظام الرقابة الداخلية لجودة المالية**

**الفرع الأول الهيكل التنظيمي :**
من أجل الوقوف على نظام الرقابة الداخلية يستطيع تحقيق أهدافه المتعلقة بالتحكم في المؤسسة حماية ألأصول ضمان نوعية ألمعلومات تشجيع العمل بكفاءة وتشجيع الالتزام بالسياسات ألإدارية ينبغي أن يوجد في المؤسسة هيكل تنظيمي يجسد الوظائف والمديريات ويحدد سلطات كل منها بوضوح ودقة تامة مع إبراز العلاقات فيما بينهم. وعليه تظهر حساسية ودور الهيكل التنظيمي في بسط نظام الرقابة الداخلية داخل ألمؤسسة كون أن تصميم هذا الهيكل يرعى فيه العناصر الآتية :
 تحديد المديريات

تحديد المسؤوليات وتقسيم العمل
 طبيعة ألمؤسسة

 تسلسل الاختصاصات

حجم ألمؤسسة
 البساطة والمرونة؛
 مراعاة الاستقلالية بين المديريات التي تقوم بالعمل.

**الفرع الثاني: نظام المعلومات المحاسبية :**
يعتبر نظام المعلومات المحاسبية السليم أحد أهم المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال، فنظام المعلومات المحاسبية الذي يعمل وفق طرق واضحة منصوص عليها قانونيا وتستجيب إلى وضعية وطبيعة نشاط المؤسسة، وضمن نمط المعالجة الآلية المتحكم فيها، ويعتمد على مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات المحاسبية ودليل الحسابات يراعي في تصميمه تسيير إعداد القوائم المالية بأقل جهد ممكن، وبأكثر دقة ممكنة يكون أحد المقومات المدعمة لنظام الرقابة الداخلية، يفضل أن يتضمن هذا الدليل الحسابات اللازمة والكافية لتمكين الإدارة من أداء مهمتها الرقابية على العمليات، ولتمكين المحاسب من الفصل بين العناصر المتعلقة بالنفقات الاستثمارية والاستهلاكية، انطلاقا مما سبق يجب أن يكون نظام المعلومات المحاسبية وسيلة لتحقيق ما يلي :
⎫ الرقابة على سجلات التشغيل وتنفيذ العمليات، إذ أن هذه السجلات تمثل مصادر البيانات وتدفقها؛
⎫ تبويب البيانات ووضع دليل مبوب للحسابات؛
⎫ تصميم السجلات المحاسبية بطريقة مناسبة الرقابة.
وبغية دعم نظام الرقابة الداخلية يجب أن يتوافر نظام المعلومات المحاسبية على العناصر الآتية :
⎫ وجود مستندات داخلية كافية لتغطية كافة أوجه النشاط، كما توضح المسؤوليات؛
⎫ وجود دليل الإجراءات والسياسات المحاسبية توضح الطرق التي تتبع لمعالجة العمليات؛
**الفرع الثالث : الإجراءات التفصيلية :**
إن العمل التسلسلي للوظائف المختلفة داخل المؤسسة يدعو إدارة هذه الأخيرة إلى خرج إجراءات تفصيلية لتنفيذ الواجبات على مستوى المديريات المختلفة، بحيث لا يقوم شخص واحد بالترخيص للعمل والاحتفاظ بالأصل ومسك السجلات، أي أن لا يقوم بالعملية من أولها إلى آخرها، وفي هذا الإطار ينبغي على الإدارة تحديد نوع وكيفية القيام بالعملية داخل كل مديرية مما يسمح بعدم تداخل المهام وخلق رقابة ذاتية أو تلقائية أثناء تنفيذ العملية وذلك بواسطة ما يحققه موظف من رقابة على موظف آخر. إذ أن هذا المقوم يسمح من تقليل فرص التلاعب والغش والخطأ ويمكن نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه.

الصحن عبد الفتاح و نور أحمد ،الرقابة ومراجعة الحسابات

**المطلب الثاني** **معايير نظام الرقابة الداخلية لجودة القوائم المالية**

ان جودة القوائم المالية تعني توافر مجموعة من الخصائص النوعية الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية والتي تكون ناتج عن نظام محاسبي متكامل يعمل في ظل معايير محاسبية عالية الجودة

 التي يجب توفرها في كل نظام للرقابة الداخليةcosoو هذه المعايير حسب لجنة

**الفرع الأول: معيار ضرورة فهم وإدراك الادارة للهدف من هيكل الرقابة الداخلية**

يجب على المؤسسة أن تحرك الهدف من وجود هيكل مثالي للرقابة الداخلية لأنه بمثابة ضمان لإعداد ونشر قوائم مالية ذات جودة عالية يمكن الاعتماد عليها.

**الفرع الثاني: معيار تكامل مكونات واجراء نظام الرقابة الداخلية:**

ان المؤسسة وظيفتها تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية الاتية: بينة الرقابة، تقييم المخاطر، انشطة الرقابة، المعلومات والاتصال، الاشراف والمتابعة.

**الفرع الثالث: معيار فعالية أجزاء هيكل الرقابة ويشمل:**

**1-معيار** فعالية بيئة الرقابة: وهو اقتناع مجلس المؤسسة بأهمية وجود هيكل فعال للرقابة الداخلية

 **2-معيار** فعالية تقييم المخاطر: تقييم المخاطر المتعلقة بإعداد القوائم المالية بفعالية وجدية

**3-**معيار فعالية نظام المعلومات والاتصال: هذا المعيار دوره توصيل المعلومات الملائمة لجميع مصالح المؤسسة لضمان تحقيق الاهداف **4-**معيار فعالية المتابعة المستمرة لمكونات نظام الرقابة: وهذا لتحقيق الكفاءة والفعالية لنظام الرقابة.

**5-**معيار فعالية انشطة الرقابة: الاعتماد السليم للعمليات والانشطة وكذلك الانشطة المتعلقة بتقييم الاداء واتخاذ الاجراءات الصحيحة.

**الفرع الرابع : معيار كفاءة ادارة التدقيق الداخلي :**

ان وجود ادارة مستقلة ذات كفاءة عالية للتدقيق الداخلي بالمؤسسة بما فيها من مؤهلات وجيران مناسبة وأدوات رقابية تزيد من تفعيل نظام الرقابة الداخلية

**الفرع الخامس: اهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاستفادة منها:**

لكي يتم تصميم وتشغيل هيكل فعال للرقابة الداخلية لا بد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاستفادة منها.

فايز مرزوق صفاعى العازمى دور مجالس الادارة في تطبيق معايير الرقابة الداخلية . مذكرة ماجستير جامعة الشرق الاوسط 2012 ص 31

**المطلب الثالث الخصائص النوعية الرئيسية للقوائم المالية الناتجة عن نظام رقابة داخلية متكامل**

يسمح نظام رقابة داخلية متكامل و فعال ان يعطي معلومة محاسبية ذات جودة و نوعية رفيعة تنعكس على جودة القوائم المالية التي تندرج فيها و منه يمكن القول ان الرقابة الداخلية تسمح للقوائم المالية ان تكسب مجموعة من الخصائص النوعية التي تعطيها اكثر جودة و مصداقية لمستخدميها تتمثل هذه الخصائص في :

1. **لقابلية للفهم :**

من الخصائص الاساسية للمعلومات للقوائم المالية هي قابليتها للفهم من مستخدميها فمن المفترض ان يكون هذا الاخير مستوى مناسب من المعرفة والكفاءة في جميع النشاطات المحاسبية والمالية وعليه فانه يجب عدم استبعادهم عن المعلومات المتعلقة بالمسائل المعقدة التي يجب ادخالها في القوائم المالية ان كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين

**2-الملائمة**

يجب ان تكون المعلومات في وقتها المطلوب لصنع القرار و تمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الاحداث الماضية و الحاضرة و المستقبلية ،و تتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها و بأهميتها النسبية كما ان المعلومات يمكن اعتبارها ذات اهمية نسبية اذا كان حذفها او تحريفها يمكن ان يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها الطرف الثالث من مستخدميها اعتمادا على القوائم المالية كما تعتمد الاهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في بنود الظروف الخاصة للحذف أو التعريف فلا بد من توافرها في المعلومات كي تتحلى بالفاعلية و المنفعة .

**3-الموثوقية:**

حتى تكون المعلومات مفيدة وذات جودة عالية هي المعلومة التي تكون موثوقة ويعتمد عليها، وخالية من الاخصاء الهامة والتحيز، وعلى هذا الاساس لا يمكن ان تتمتع المعلومات بالموثوقية الا إذا توفرت الخصائص التالية:

 - يجب على المعلومات المالية ان تعبر على حقيقتها الاقتصادية و ليس شكلها القانوني

 - الحيطة و الحذر: يجب التحلي بالحيطة و الحذر خاصة في وضع التحذيرات المطلوبة

 - الحياد :ان تكون القوائم المالية خالية من التحيز.

 - الشمولية: يجب ان تكون المعلومات الواردة بالقوائم المالية كاملة ضمن حدود الاهمية النسبية والتكلفة فحذف المعلومات فن يجعلها مضللة غير موثوقة وغير ملائمة.

 - التمثيل الصادق: حتى تكون المعلومات موثوقة يجب ان تعبر بصدق عن العمليات و الاحداث الاخرى.

**4-القابلية للمقارنة:**

من الصفات الاساسية للقوائم المالية هي السماح من المقارنة المالية غير الزمن، فمن أجل تحديد الاتجاهات في المركز التجاري والاداء كما أن هذه الخاصية تسمح بإعلام المستخدمين القوائم المالية بالسياسات المستخدمة وعن التغيرات التي حدثت، وبما أن المستخدمين يرغبون في مقارنة المركز المالي للمنشأة عبر الزمن.

حنان خميس ص13

الشكل رقم 6 دور الرقابة الداخلية في تحسين مصداقية القوائم المالية

مدخلات النظام

مخرجات النظام

معالجة

مستندات

- بيانات تمت معالجتها أي تم ترتيبها واعدادها للاستخدام بواسطة شخص معين في غرض معين وفي وقت محدد تخرج من النظام محمولة على وسائط تسمى التقارير.

- اجراءات محكومة بمبادئ علمية تتبع لمعالجة البيانات وتحويلها الى معلومات

- تسجيل.

- تحليل.

- تقرير.

- ويتم ذلك في وسائط هي الدفاتر والسجلات.

-أرقام غير معدة للاستخدام عبارة عن بيانات عن عمليات المبادلة التي تحدث في المؤسسة، تدخل الى النظام محمولة على وسائط تسمى المستندات.

توصيل

- المستثمرون الحاليون.

- المستثمرون المحتملون.

- المقرضون.

- المحللون الماليون.

-الادارة.

- العاملون والموظفون.

- القوائم المالية المنشورة الصادرة عن المؤسسات.

- قائمة الدخل.

- قائمة المركز المالي.

- قائمة التغيرات في المركز المالي.

عمليات وقرارات مالية

**المصدر:** محمد عطية مطر و اخرون : نظرية المحاسبة و اقتصاد المعلومات ( الإطار الفكري و تطبيقاته العلمية ) ، دار حنين للنشر و التوزيع / ط1 **الأردن ، 1996 ص 22.**

**خلاصة الفصل الاول:**

ظهرت الحاجة الى وجود نظام رقابة داخلية مع تطور و توسع الانشطة الاقتصادية بالإضافة الى الحاجة المتزايدة للتعرف على مدى كفاءة العاملين في تنفيذ السياسات الموضوعة من طرف الادارة العليا و كذا التوجيهات المعمول بها ،كل هذا اوجب وجود وظيفة التدقيق الداخلي التي من خالها يتم فحص الدفاتر و السجلات و تقييم الانشطة و اعطاء الراي الفني حول مدى مصداقية و عدالة القوائم المالية ،حيث انها تعتبر وظيفة شاملة و دورية مستقلة داخل المؤسسة ،حيث يمكن ان تكون موجودة في صورة مراجعة و محاسبة و مالية و مراجعة ادارية تشغيلية و الني تهدف الى اكتشاف الاخطاء و التلاعبات و تصحيحها في الوقت المناسب. كل هذه العوامل ساعدت على زيادة فعالية و كفاءة التدقيق الداخلي و ذلك من خال تطبيق جملة من المبادئ و المعايير التي ألزم بها المدقق الداخلي مراعيا في ذلك قواعد السلوك المهني الاخلاقي الذي يجب أن يتحلى به اثناء قيامه بعملية التدقيق التي يمكن من خالها تقييم نظام الرقابة الداخلية.

**الفصل الثاني**

**الدراسات السابقة**

 **مقدمة الفصل الثاني:**

لقد تعددت الدراسات التي تتحدث عن الرقابة الداخلية والتدقيق وكذا القوائم المالية وحول موضوع المحاسبة والنظام المالي ولكن لم أجد موضوع واحد مباشر يتحدث عن نفس الموضوع الذي تطرقت اليه في دراستي، لهذا قمنا باختيار بعض الدراسات التي تشير الى المعلومات التي تفيد في هذه الدراسة و ذلك من خلال التركيز على الرقابة الداخلية و القوائم المالية.

**المبحث الأول عرض الدراسات السابقة**

:

**المطلب الاول :** مذكرة شناي عبد الكريم

- شناي عبد الكريم مذكرة ماجستير في علوم التسيير محاسبة باتنة :تكييف القوائم المالية وفقا المعايير المحاسبة 2009

و قد تمكن الطالب من دراسة و مناقشة الاشكالية المطروحة كالاتي.

هل القوائم المالية في النظام المحاسبي الجزائري المعمول به منذ 1975 و الذي يعتمد على المعلومات التاريخية مازالت صالحة و تجاوزها الزمن و اصبح من اللازم تكييفها وفق المعايير والدولية ؟

الهدف المنشود من دراسة هذا الموضوع هو تحديد اوجه التقارب و الاختلاف بين المخطط المحاسبي و النظام المحاسبي المالي , و استنتاج الرهانات و الاثار المحتملة جزاء اعتماد هذه الاصلاحات المحاسبية , و توضيح كيف ستكون القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية بعد تكييفها مع معايير المحاسبة الدولية.

النتائج المحققة في هذه المذكرة هي كالاتي :

--قدرة المؤسسة على تقديم صورة صادقة على و ضعها المالي, و قياس كفاءتها و معرفة التغيير في وضعيتها المالية في مقابل الالتزامات القانونية, الواجب عليها احترامها, و ذلك بالا بعين الاعتبار تنظيمها و حجمها و ضيعة نشاطها

--مراقبة الحسابات من خلال تقديم الضمانات الى المسيرين و المساهمين و الشركاء و الدولة و المستعملين الاخرين كالعمال و ال فيما يخص مطابقتها للمعايير و مدى مطابقتها و شفافيتها .

--نشر معلومة اكثر مصداقية و جودة تسمح بتشجيع المستثمرين على جلب الاموال و التكنولوجيا التي تفقدها المؤسسات ال اقتصادية الجزائرية .

**-المطلب الثاني:** مقال علمي

-مقال علمي دور لجان المراجعة في حكومية الشركات و اثرها على جودة القوائم المالية : مجلة البحوث ألعلمية جامعة الاسكندرية 2009 , مجد محمد سامي .

تمحورت اشكالية الدراسة في ما هو دور لجان المراجعة في زيادة فعالية حكومة الشركات و اثرها على جودة القوائم المالية في بيئة الاعمال.

-هدفت هذه الدراسة الى تحليل و دراسة اثر لجان المراجعة على تحسين جودة المعلومات الواردة بالقوائم المالية و كذا الاهتمام بمساهمة لجان المراجعة في زيادة حكومة الشركات و اثرها على جودة القوائم المالية.

-اهتم الباحث في معالجة موضوع الدراسة على المنهج الو صفي التحليلي من اجل تحليل الاتجاهات في مجال لجان المراهنة و علاقتها بحكومية الشركات و اثرها على تحسين جودة المعلومات القوائم المالية.

-من اهم النتائج التي توصل اليها الباحث ان الهدف الرئيسي من تكوين لجان المراجعة هو تأكيد و زيادة موثوقية و مصداقية القوائم المالية كما توصل الى ان لجان المراجعة باعتبارها من اليات الحكومية لها دور محوريا في الارتقاء بجودة التقارير و المالية و التأكد من تطبيق المبادئ المحاسبة المتعارف عليها و التأكد من تقييم نظام الرقابة الداخلية لهذا من اجل القيام بهذه المهام بتعيين ان يراعي تشكيل لجان المراجعة من كافة التخصصات لضمان جودة التقارير القوائم المالية.

**المطلب الثالث :** دراسة عبدا لكريم مقراني

دراسة عبد الكريم مقراني**:** التي جاءت بعنوان: "انسجام معايير المر ا جعة"وهي أطروحة دكتوراه دولة بالمدرسة العليا للتجارة بالجزائر لدورة 2007، والتي حاول فيها الإجابة على الإشكالية الرئيسية" ما هي معايير الر ا جعة والتدقيق وما مدى ولاءمتها وانسجامها للظروف؟" من خلال تقسيمه لهذه الدارسة إلى ثلاثة أبواب.

الباب الأول**:** المعايير العامة أو الشخصيةالذي قام بتقسيمه إلى ثلاثة فصول بداية بعرضه لمفهوم وأهمية معايير الكفاءة المهنية للمراجع ألخارجي ثم عناصر ومعايير الكفاءة وصولا إلى إجراء دراسة مقارنة.

الباب الثانيمعايير العمل الميداني مستهلا ذلك الباب بعرض طبيعة ومفهوم وأهمية معايير العمل ألميداني ومن بعد ذلك تطرق إلى عناصر ومعايير العمل الميداني.

الباب الثالث: "معايير إعداد التقرير" حيث عرض في الفصل الأول طبيعة ومفهوم وأهمية معايير التقرير، ثم في الفصل الثاني تطرق إلى عناصر ومعايير إعداد التقرير، وفي الفصل الأخير قام اجرا دراسة مقارنة.

وخلص الباحث إلى العديد من النتائج أهمها:

-وجود اهتمام شديد بمحاولة تدعيم واستكمال المقومات اللازمة لبناء الكفاءة المهنية للمراجع الخارجي

 في مختلف البلدان وذلك سواء من جانب التشريعات ألقانونية أم من جانب المنظمات المهنية لإقليمية كانت أو دولية؛

-لم يتم التحديد الواضح لمتطلبات التأهيل العلمي والعملي بالشكل الكافي بالنسبة لبعض الد ول، بالرغم

 أن دولا أخرى حددت الحد الأدنى؛

-ضرورة اتصاف أدلة الإثبات بالكفاءة ولملائمة فعلى الم ا رجع جمعها وتقييمها لتحديد مدى إمكانية

 الاعتماد عليها لترشيد الأحكام الشخصية التي يصدرها الم ا رجع؛

-ضرورة دعم استقلالية المراجع لكي يتمكن من توصيل نتائج عمله إلى مستخدمي تقريره النهائي.

**المطلب الرابع:** مذكرة سليم بن رحمون:

سليم بن رحمون: مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص: محاسبة جامعة بسكرة بعنوان:

*"*تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة "سنة 2013

و بناء على الطرح السابق يمكن صياغة اشكالية الموضوع على النحو التالي : كيف يتم تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد **؟**

يمكن حصر اهداف البحث في النقاط التالية :

التعرف على القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد.

دراسة المخطط الوطني المحاسبي و ابراز اهم النقائص المتعلقة به.

تحديد اوجه التقارب و الاختلاف بين المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي.

التعرف على المعايير المحاسبية الدولية و الهيئات القائمة عليها.

التطرق الى اعمال الاصلاح المحاسبي في الجزائر.

معرفة كيفية الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني الى النظام المحاسبي المالي.

من خلال هذا البحث نستخلص النتائج التالية:

المخطط المحاسبي الوطني أصبح لا يستجيب للاحتياجات المرتقبة منه نظرا للمستجدات و التحولات العميقة التي تعرفها الجزائر على الاقتصادي، السياسي، و ألاجتماعي و التي كان لها اثر بالغ على واقع المؤسسة الجزائرية و محيطها تعمل فيه، و لذلك اصبح النظام المحاسبي في الجزائر امر حتمي.

- تعمل المعايير المحاسبية الدولية على خدمة ألمستثمرين واعطاء نظرة اقتصادية عن الوضعية المالية الحقيقة للمؤسسة تسمح لها باتخاذ القرارات اذ انها مستمدة من نموذج التوحيد الأنجلوسكسوني.

- تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر سيكون من خلال النظام المحاسبي المالي المتوافق معها، و الذي يأخذ بعين الاعتبار جزءا كبيرا منها فيما يتعلق بالإطار التصوري، المبادئ المحاسبية قواعد التسجيل و التقييم و القوائم المالية.

-ان تطبيق المعايير المحاسبية يسمح للمؤسسات الجزائرية بالدخول الى الاسواق المالية الدولية , و التي من بين تطبيق المعايير الدولية , و ذلك ما يمكنها من ادراج اسهمها في الاسواق المالية الدولية و البحث عن موارد مالية جديدة .

-ينعكس تطيق النظام المحاسبي المالي في الجائر , بشكل اساسي على الجوانب المرتبطة بالمحاسبية خاصة المؤسسات . النظام الجبائي و ممارسة و تعليم المحاسبة , من خلال التغيير الجذري للثقافة و الممارسة المحاسبيتين.

**المطلب الخامس:** ﻣﺬﻛﺮة ﳏﻤﺪ أﻣﲔ ﻣﺎزون

ﳏﻤﺪ أﻣﲔ ﻣﺎزون ، ﻣﺬﻛﺮة ﻣﺎﺟﺴﺘير ﺑﻌﻨﻮان : اﻟﺘﺪﻗﻴﻖ اﻟﻤﺤﺎﺳﺒﻲ ﻣﻦ ﻣﻨﻈﻮر اﻟﻤﻌﺎﻳﻴﺮ اﻟﺪوﻟﻴﺔ وﻣﺪى ، 2011 ،3 ﲣﺼﺺ ﺗﺪﻗﻴﻖ و ﳏﺎﺳﺒﺔ ﺟﺎﻣﻌﺔ اﳉﺰاﺋﺮ ،إﻣﻜﺎﻧﻴﺔ ﺗﻄﺒﻴﻘﻬﺎ ﻓﻲ اﻟﺠﺰاﺋﺮ

 ﺣﺎول ﻣﻦ ﺧﻼﳍﺎ دراﺳﺔ ﻣﺪى إﻣﻜﺎﻧﻴﺔ ﺗﻄﺒﻴﻖ ﻣﻌﺎيير اﻟﺘﺪﻗﻴﻖ اﻟﺪوﻟﻴﺔ ﰲ اﳉﺰاﺋﺮ ﻣﻦ ﻗﺒﻞ ﳏﺎﻓﻈﻲ اﳊﺴﺎﺑﺎت ؛ﲤﺤﻮرت إﺷﻜﺎﻟﻴﺔ اﻟﺒﺤﺚ " إلى أي ﻣﺪى ﳝﻜﻦ ﳌﻌﺎﻳﲑ اﻟﺘﺪﻗﻴﻖ اﻟﺪوﻟﻴﺔ ﲢﺴﲔ ﳐﺮﺟﺎت اﻟﺘﺪﻗﻴﻖ وإﻋﻄﺎء اﻟﻀﻤﺎن واﻟﺜﻘﺔ ﳌﺴﺘﺨﺪﻣﻲ اﻟﻘﻮاﺋﻢ اﳌﺎﻟﻴﺔ ؟ وﻣﺎ ﻣﺪى إﻣﻜﺎﻧﻴﺔ اﻧﺘﻬﺎﺟﻬﺎ ﰲ اﳉﺰاﺋﺮ ؟

 ﻫﺪﻓﺖ ﻫﺎﺗﻪ اﻟﺪراﺳﺔ إﱃ ﳏﺎوﻟﺔ إﺑﺮاز اﻟﻔﺎﺋﺪة ﻣﻦ اﳌﻌﺎﻳﲑ اﻟﺪوﻟﻴﺔ ﻟﻠﺘﺪﻗﻴﻖ اﶈﺎﺳﱯ وﻣﻌﺮﻓﺔ اﻟﻐﺎﻳﺔ ﻣﻦ اﻟﺘﻮﺟﻪ ﳓﻮ ﺗﺪوﻳﻞ اﻟﺘﺪﻗﻴﻖ، ﻛﻤﺎ ﺪف إﱃ ﺿﺮورة اﻹﻃﻼع ﻋﻠﻰ أراء اﳌﺨﺘﺼﲔ ﰲ ﻣﺪى اﻧﻌﻜﺎس ﺗﻮﺟﻪ اﳉﺰاﺋﺮ ﳓﻮ اﻟﺘﻮﺣﻴﺪ وﺗﻄﺒﻴﻖ ﻣﻌﺎﻳﲑ اﻟﺘﺪﻗﻴﻖ اﻟﺪوﻟﻴﺔ ﻋﻠﻰ اﳌﻬﻨﺔ ﰲ اﳉﺰاﺋﺮ ﻣﻦ ﺟﻬﺔ، وﻋﻠﻰ اﻧﻔﺘﺎﺣﻬﺎ اﻻﻗﺘﺼﺎدي ﻣﻦ ﺟﻬﺔ أﺧﺮى؛

 ﻣﻦ أﺟﻞ ﻣﻌﺎﳉﺔ اﳌﻮﺿﻮع اﻋﺘﻤﺪ اﻟﺒﺎﺣﺚ ﻋﻠﻰ اﳌﻨﻬﺞ اﻻﺳﺘﺪﻻﱄ ﺑﺎﻟﻄﺮﻳﻘﺔ اﻻﺳﺘﻘﺮاﺋﻴﺔ اﻻﺳﺘﻨﺒﺎﻃﻴﺔ، ﺣﻴﺚ اﺳﺘﻬﻞ اﻷداة اﻟﺘﺎرﳜﻴﺔ ﻣﻦ ﺧﻼل ﺳﺮد اﻟﺘﻄﻮرات اﻟﺘﺎرﳜﻴﺔ اﻟﱵ ﺷﻬﺪﺎ ﻣﻬﻨﺔ اﻟﺘﺪﻗﻴﻖ اﶈﺎﺳﱯ وﻛﺬا ﻣﺮاﺣﻞ ﺑﻠﻮﻏﻬﺎ اﻹﻃﺎر اﻟﺪوﱄ ﻓﻀﻼ ﻋﻦ ﻣﺮاﺣﻞ ﺻﺪور ﻣﻌﺎﻳﲑ اﻟﺘﺪﻗﻴﻖ اﻟﺪوﱄ، ﻛﻤﺎ اﻋﺘﻤﺪ ﻋﻠﻰ اﻷداة اﻟﺘﺤﻠﻴﻠﻴﺔ ﰲ ﺑﺎﻗﻲ اﻷﻃﻮار اﻟﻨﻈﺮﻳﺔ ﻟﻠﺒﺤﺚ ، ﺑﺎﻹﺿﺎﻓﺔ إﱃ اﻷداة اﻹﺣﺼﺎﺋﻴﺔ ﺑﺎﻟﻨﺴﺒﺔ ﻟﻠﺪراﺳﺔ اﻟﺘﻄﺒﻴﻘﻴﺔ ﺣﻴﺚ اﳓﺼﺮ ﳎﺘﻤﻊ اﻟﺪراﺳﺔ ﻋﻠﻰ وﺿﻊ ﺷﺮط أﺳﺎﺳﻲ ﻟﻠﻤﺆﻫﻞ اﻟﻌﻠﻤﻲ واﻟﻌﻤﻠﻲ واﳋﱪة اﳌﻴﺪاﻧﻴﺔ ﺑﺎﻟﻨﺴﺒﺔ ﳋﱪاء اﶈﺎﺳﺒﲔ، ﳏﺎﻓﻈﻲ اﳊﺴﺎﺑﺎت، أﺳﺎﺗﺬة ﺟﺎﻣﻌﻴﲔ وﻃﻠﺒﺔ اﳌﺎﺟﺴﺘﲑ ﲣﺼﺺ ﳏﺎﺳﺒﺔ وﺗﺪﻗﻴﻖ، وﻛﺎن اﻟﻐﺮض ﻣﻦ ﴰﻮل ﳎﺘﻤﻊ اﻟﺪراﺳﺔ اﳌﻬﻨﻴﲔ واﻷﻛﺎدﳝﻴﲔ ﻫﻮ اﻟﺮﺑﻂ ﺑﲔ أراء اﻹﺛﻨﲔ ﻛﻮن اﳌﻮﺿﻮع ﻳﺘﻌﻠﻖ ﲟﻌﺎﻳﲑ دوﻟﻴﺔ وﺑﺘﺎﱄ وﺟﻮد اﻟﻔﻬﻢ اﻟﻨﻈﺮي ﳍﺎ ﻗﺒﻞ اﻟﻮﺻﻮل إﱃ اﻻﻗﺘﻨﺎع ﺎ وﺗﻄﺒﻴﻘﻬﺎ؛

 ﻣﻦ أﻫﻢ اﻟﻨﺘﺎﺋﺞ اﻟﱵ ﺗﻮﺻﻞ إﻟﻴﻬﺎ اﻟﺒﺎﺣﺚ أن اﻟﺘﺪﻗﻴﻖ اﶈﺎﺳﱯ ﺟﺎء ﺑﻨﺎءا ﻋﻠﻰ اﳊﺎﺟﺔ إﻟﻴﻪ وﺗﻄﻮرﻩ ﻛﺎن ﺑﺎﻟﺘﻮازي ﻣﻊ اﻟﺘﻄﻮر اﻻﻗﺘﺼﺎدي وﻛﺬا اﻟﺘﺪﻗﻴﻖ اﻟﺪوﱄ ﺟﺎء ﻛﻨﺘﻴﺠﺔ ﺣﺘﻤﻴﺔ ﻟﻌﻮﳌﺔ أﻧﺸﻄﺔ اﻷﻋﻤﺎل، ﻛﻤﺎ ﳛﻘﻖ اﻟﺒﻌﺪ اﻟﺪوﱄ ﻟﻠﺘﺪﻗﻴﻖ إﻣﻜﺎﻧﻴﺔ ﻣﻘﺎرﻧﺔ اﳌﻌﻠﻮﻣﺎت اﳌﺎﻟﻴﺔ اﻟﺪوﻟﻴﺔ، وﳛﺘﻢ ﺗﻄﻮر

 اﻟﻮﺿﻊ اﻻﻗﺘﺼﺎدي ﰲ اﳉﺰاﺋﺮ ﻋﻠﻰ ﻣﻬﻨﺔ اﻟﺘﺪﻗﻴﻖ اﻟﱵ ﺗﺸﻬﺪ ﻗﺼﻮرا ﻋﺪﻳﺪا وﻋﻠﻴﻪ ﻳﺴﻤﺢ اﻟﻌﻤﻞ ﲟﻌﺎﻳﲑ اﻟﺘﺪﻗﻴﻖ اﻟﺪوﻟﻴﺔ إﻋﺪاد ﺗﺪﻗﻴﻖ اﻟﻘﻮاﺋﻢ اﳌﺎﻟﻴﺔ ﻣﻦ أﺟﻞ اﻟﺮﻓﻊ ﻣﻦ ﻣﺴﺘﻮﻳﺎت اﻷداء ﻟﺪى اﳌﺪﻗﻖ ﳑﺎ ﳛﺴﻦ ﻣﻦ ﺟﻮدة اﳌﻌﻠﻮﻣﺔ اﳌﺎﻟﻴﺔ وﻳﺰﻳﺪ ﻣﻦ ﻣﺼﺪاﻗﻴﺘﻬﺎ وﺑﺘﺎﱄ ﻣﺴﺎﻋﺪة ﻣﺴﺘﺨﺪﻣﻲ ﺗﻘﺎرﻳﺮ التدقيق ﻋﻠﻰ اﲣﺎذ ﻗﺮارات أﺣﺴﻦ

**المطلب السادس:**مذكرة يعقوب ولد الشيخ محمد

يعقوب ولد الشيخ محمد: لنيل شهادة دكتوراه تخصص: محاسبة جامعة تلمسان وبعنوان التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية (دراسة مقارنة) سنة: 2013-2014

ان مشكلة الدراسة تتمحور حول السؤال الرئيسي : - ما هو واقع تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر و موريتانيا **؟**

تهدف هذه الدراسة الى :

**-** محاولة تشخيص الواقع النظري و العملي لمهنة تدقيق الحسابات في الجزائر و موريتانيا

**-** معرفة المشاكل والمصاعب التي تواجه مهنة التدقيق في كل من الجزائر وموريتانيا.

و ترجع اهمية هذه الدراسة الى طبيعة الاهداف المتوخاة من عملية تدقيق الحسابات و الى ان اعتماد المؤسسة على عملية التدقيق له اثار ايجابية على التعامل مع قوائمها المالية التي تبني عليها قرارتها حيث ان التدقيق هو الضامن لشرعية و دقة و سلامة ما يظهر على قوائمها المالية و يزود مختلف الاطراف بمعلومات دقيقة و ذات مصداقية تمكن من اتخاذ القرارات و الرقابة على الاداء.

المنهج الذي تم اتباعه من اجل دراسة هذا الموضوع هو منهج وصفي تحليلي , يقوم على الجمع بين الدراسة النظرية و الميدانية .

وقد تطلبت منا دراسة هذا الموضوع تقسيمه الى خمسة فصول تتناول الفصول الثلاثة الاولى الجانب النظري لعملية تدقيق الحسابات، بينما يتناول الفصل الرابع الإطار التنظيمي لعملية التدقيق في الجزائر وموريتانيا، وفي الفصل الخامس واقع تدقيق الحسابات في المؤسسات الجزائرية والموريتانية.

ففي الجانب النظري نتناول في الفصل الاول التطور التاريخي لعملية تدقيق الحسابات وتعريفها واهميتها واهدافها وكذلك مبادئ وفروض التدقيق. ونتناول الفصل الثاني معايير التدقيق المتعارف عليها ويتم التطرق فيه الى التأهيل العلمي والعملي المدقق وبذل العناية المهنية اللازمة،وكذلك كيفية تعيين وعزل مدقق الحسابات ومسؤولية المدقق عن الخطأ والغش، وكذلك قواعد وآداب السلوك المهني. اما الفصل الثالث فيتم التطرق فيه الى مفهوم مخاطر التدقيق ، و كذلك التخطيط لعملية التدقيق و طرق و اساليب تقييم انظمة الرقابة الداخلية و معايير اعداد تقرير مدقق الحسابات .

وبعدما تم عرض هذه الدراسة، توصل الباحث الى النتائج التالية

- بعد التدقيق وسيلة تهدف الى خدمة العديد من الجهات المستفيدة من مختلف القوائم المالية المدققة.

عملية التدقيق عملية منتظمة و هادفة تسعى لتمكين المدقق من ابداء راي فني محايد حول مدى صدق و شركية القوائم المالية

-جودة التدقيق عبارة عن خدمة تلبي حاجات الاطراف ذات المصلحة ،يصعب قياسها و تحديدها بسبب الطبيعة النسبية لجودة التدقيق و تعدد الاطراف المهتمة بها .

- تعد معايير رقابة الجودة على اعمال التدقيق الخطوة الاولى للرقابة على جودة اعمال التدقيق و أداة هامة لتحسينها ، كما ان جودة التدقيق و اداة هامة لتحسينها ، كما ان جودة التدقيق لا يمكن تحقيقها بدون وجود مثل هذه المعايير .

**المطلب السابع:** دراسة " محمد أديب" سعيد سعد

دراسة " محمد أديب" سعيد سعد ألطعانيوالتي جاءت بعنوان : أثر مخاطر حاكميه المؤسسية على خطة التدقيق وأتعاب المدقق الخارجي للشركات المساهمة الاردنية المدمجة في بورصة عمان"، أطروحة. دكتوراه الفلسفة في المحاسبة في جامعة عمان العربية للدراسات العليا وبالأردن للعام الجامعي 2009 وقد خصص الباحث

الجزء الأول **:** حاكميه المؤسسةمن خلال نشأتها ومفهومها ومبادئها وكذلك التشريعات الأردنية في مجال الحاكمية المؤسسة.

الجزء الثاني**:** "الاثر مخاطر الحاكمية المؤسسة عل خطة التدقيق وأتعاب المدقق الخارجي**"،**  من خلال تطرقه إلى استقلالية المدقق الخارجي، وكذا أثر مخاطر الحاكمية المؤسسية على خطط التدقيق، ومخاطر الحاكمية المؤسسية على أتعاب التدقيق.

وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

ضرورة تنظيم أعمال التدقيق والرقابة عليها بشكل أفضل من أجل الحصول على ضمان معقول

بأن القوائم المالية لا تحتوي على أخطاء ماديه لذا يجب على المراجعين التخطيط المناسب لمعرفة بنود المخاطر

العالية والتقرير عليها؛

زيادة كفاءة التدقيق من خلال التخطيط الدقيق لمواجهة المفاجآت المحتملة والتقليل من حدت المشاكل المرتبطة بها ؛

العمل على تدعيم استقلال المدقق لزيادة نزاهة وموضوعية البيانات المالية التي يقوم بالتدقيق عليه.

**المبحث الثاني :** **ملخص الدراسات السابقة:**

 نحاول في هدا الجدول جمع الدراسات السابقة و التي تطرقنا اليها في المبحث الاول .

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **المنهج المتبع في الدراسة** | **السنة الجامعية** | **المصدر** | **صاحب الدراسة** | **عنوان الدراس** |
| -المنهج الوصفي التحليلي | 2009 | -مذكرة ماجستير في علوم التسيير -محاسبة باتنة | - شناي عبد الكريم | 1-تكييف القوائم المالية و فقا المعايير المحاسبية |
| -المنهج الوصفي التحليلي من اجل تحليل الاتجاهات في مجال لجان المراجعة | 2009 | -مقال علمي : جامعة اسكندرية | مجدي محمد سامي | 2-دور لجان المراجعة في حكومة الشركة و اثرها على الجودة القوائم المالية |
| المنهج الوصفي التحليلي اضافة استخدام كل من تحليل الانحدار البسيط و تحليل المسار لاختبار فرضيات الدراسة  | 2007 | دكتوراه دولة بالمدرسة العليا للتجارة بالجزائر | - عيد الكريم مقراني | 3- انسجام معايير المراجعة |
| المنهج الوصفي التحليلي | 2013 | - مذكرة ماجستير في علوم التسيير محاسبة –بسكرة | - سليم بن رحمون | 4-تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد |
| المنهج الاستدلالي بالطريقة الاستقرائية الاستنباطية | 2011 | -مذكرة ماجستير تخصص تدقيق و محاسبة جامعة الجزائر | محمد امين مازون | 5-التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية  |
| المنهج الوصفي التحليلي يقوم على المع بين الدراسة النظرية و الميدانية | 2013-2014 | مذكرة دكتوراه تخصص: محاسبة جامعة تلمسان | يعقوب ولد الشيخ محمد | 6-التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية (دراسة مقارنة) |
| المنهج الوصفي التحليلي | 2005 | دكتوراه الفلسفة في المحاسبة جامعة عمان العربية | محمد اديب | 7-اثر مخاطر الحاكمية المؤسسة على خطة التدقيق و اتعاب المدقق الخارجي للشركات المساهمة الاردنية |

**الفصل الثالث**

**دراسة حالة في شركة الوطنية للصناعات الإلكترونية ENIE**

**مقدمة:**

من خلال دراسة الفصول السابقة تطرقنا إلى الإطار النظري لدور الرقابة الداخلية على جودة القوائم المالية مع إبراز العلاقة بينهما، ومن أجل تدعيم ما توصلنا إليه في الجانب النظري سنقوم في هذا الفصل بإسقاط ما تم تناوله على الجانب التطبيقي وذلك من خلال قيامنا بدراسة ميدانية في المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية " ENIE " بولاية سيدي بلعباس.

وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين حيث يضم المبحث الأول عرض عام للمؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية، أما المبحث الثاني فخصص لعرض القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها.

**المبحث الأول:الطريقة و الأدوات الطريقة و الأدوات**

**المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية" ENIE "**

أولا: نبذة تاريخية عن المؤسسة:

نشأت المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية في سنة 1969 بسيدي بلعباس وسميت ب SONELEC و

كانت فكرة تأسيسها سنة 1967 والهدف الأول الذي حدد لها هو التطور في الصناعات الالكترونية الجزائرية و

بنيت من طرف الشركة الأمريكية GTE وفي سنة 1978 تفرغت عنها عدّة مؤسسات واستقلت بصفة

قانونية وهي كالتالي:

* ENIEM المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرو منزلية) تيزي و زوو (
* ENIL المؤسسة الوطنية للصناعات الكهربائية) الجزائر العاصمة (
* ENASC المؤسسة الوطنية للصيانة و إنشاء صناعة المصاعد) الجزائر العاصمة (
* ENCAB المؤسسة الوطنية لصناعة الأسلاك الكهربائية) الجزائر العاصمة (
* ENTC المؤسسة الوطنية للهاتف و المراقبة) تلمسان (
* ENIE المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية و التي هي محل دراستي.

**ثانيا: التعريف بالمؤسسة:**

تعد المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية ENIE مؤسسة جزائرية خاضعة للقانون الخاص تقوم بصناعة

الأجهزة السمعية البصرية بالإضافة إلى مركبات الكترونية، وذلك منذ أكثر من 30 سنة.

حيث نشأت المؤسسة يوم 31 أكتوبر 1969 تحت اسم ''سو نيلاك'' وتأسست سنة 1975، أنتجت لأول

مرة سنة 1975، واختصت بصناعة الأجهزة السمعية البصرية بالإضافة إلى مركبات إلكترونية) صناعة الأسلاك

الكهربائية والكهرو منزلية (، وكانت تدعى ب) ش.و.ص.ك.م(SONELEC، وفي سنة 1980 دشنت

كمؤسسة وطنية للصناعات الإلكترونية "ENIE" من قبل رئيس الجمهورية، واستقلت بنفسها بتاريخ 23

أكتوبر 1982 بإصدار المرسوم320 / 82، والتي دخلت به ميدان الاستقلالية وأصبحت بموجبه شركة (SPA)

أي شركة ذات أسهم بتاريخ 1982 / 03 / 06. منتجاتها متوفرة في أنحاء الجزائر وهي مضمونة لسنتين، مع تعدد

نقاطها للبيع وكذا ورشاتها المهتمة بالخدمة ما بعد البيع، لا يمكن للزبون إلا أن يكون مخدوماً أفضل.

تطمح مؤسسة "ENIE" أن تكون أول صانعي الأجهزة السمعية والسمعية البصرية للجمهور الكبير في

الجزائر لسوق وطنية مجهزة بخمس مائة ألف تلفاز ملون ومليون أجهزة سمعية في العام.

تشغل المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية "ENIE" ألف وثلاث مائة وتسعة وعشرون عاملا وإطارا في

مختلف ميادين الأنشطة.

يقع مقر "ENIE" بسيدي بلعباس في المنطقة الصناعية شمال الطريق الوطني، يبعد عن عاصمة البلاد غربا ب:

450 كلم، تتربع على مساحة 10000 متر مربع، رأس مالها يقدر ب : 8.322.000.000 دج.

تخضع المؤسسة لنظام تسيير برأس واحد أي أن المدير العام كمنصب وظيفي يشغل في نفس الوقت منصب إداري

كرئيس مجلس الإدارة، أي PDG وهو النظام الذي يتيح التحكم في اتخاذ القرار وفي بلورة الأهداف المراد

تجسيدها بشكل يضمن الاتساق وعدم التناقض بعيدا عن التجاذب الذي قد يطرحه نظام برأسين.

إن صياغة الهيكل التنظيمي يخضع لدراسة حكيمة تنبني على أخذ المؤسسة كعنصر ضمن منظومة متكاملة لمحيطها

الذي يطبعه التغير والاستقرار، الأمر الذي ينعكس إيجابا أو سلبا في السير العادي للمؤسسة، وعليه فإن المؤسسة

عليها التكيف والتغيرات الطارئة، هنا نلخص بعض الاعتبارات التي تحتم على المؤسسة نسج هيكلها التنظيمي

نجد:

* اعتبارات خارجية من هيئة الشركة القابضة) SGP («شركة تسيير المساهمات"
* اعتبارات اجتماعية في التوظيف، الحفاظ على مناصب الشغل خاصة منها الدائمة
* اعتبارات سياسية الحفاظ على مؤسسة وطنية
* اعتبارات اقتصادية خلق ثروة وديمومة إنتاجها.
* اعتبارات تكنولوجية لطبيعة المنتج الإلكتروني الذي يحتم على أخذ التطورات المواكبة للتكنولوجيا

**المطلب الثاني: تقديم خلية التدقيق الداخلي للمؤسسة:**

كانت بداية هذه الأخيرة منذ سنة 1987 لكن كان دورها متمثلا في التدقيق المالي والمحاسبي فقط، لكن في

سنة 1997 أصبحت هيئة مستقلة وأصبحت وظيفة التدقيق الداخلي بها تشمل كل وظائف المؤسسة.

تتكون المديرية المركزية للتدقيق الداخلي بالمؤسسة من مدير التدقيق، الأمانة إضافة غلى خمسة مدققين كل مكلف

بتدقيق وظيفة معينة كالتالي:

- 1 مدقق مالي و محاسبي

- 2 مدقق القسم تقني.

- 3 مدقق قسم الموارد البشرية.

- 4 مدقق قسم الإنتاج.

- 5 مدقق القسم التجاري.

والجدول الموالي يوضح أكثر أهم الخائص التي تتميز بها خلية التدقيق داخل المؤسسة:

**جدول رقم 01: تقديم خلية التدقيق للمؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية:**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **ميثاق التدقيق** | **عدد اعضاء****خلية التدقيق** | **مهام أعضاء****الخلية** | **عدد المهمات****السنوية** | **شروط التوظيف****بالخلية** | **الدورات****التكوينية** |
| يعدسنويا منطرفالإدارةالعامة | المدير+05 مدققين | ت-مالي محاسبي ت-تقني ت-موارد بشرية -ت-الإنتاج -ت-التجاري | تفوق 70مهمةإضافة إلىالمهماتالاستثنائية | مؤهلاتعلمية+الخبرة+الكفاءة | برنامجتكوينيمتواصل |

**المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المدققين.**

**المطلب الثالث:** **تقييم نظام الرقابة الداخلية**

بعد اخيار لجنة التدقيق يقوم المدقق الداخلي بالانتقال الى مصلحة محل التدقيق المبرمجة في ذلك الوقت بفحص وتقييم نضام الرقابة الداخلية وذلك باستعمال مختلف استمارات الرقابة الداخلية وبعض الاختبارات.

**استمارات الرقابة الداخلية**

**المشتريات**

**الأهداف:**

-جميع الطلبيات قد تمت وفق نظامها الزمنى

-جميع السلع والخدمات المستلمة قد تمت وفق الطلبيات المدروسة

-هل كل فواتير الشراء (تثبيتات بضائع خدمات) عائدة الى سلع او خدمات تم الحصول عليها فعلا وان تلك الفواتير نالت المواقة ومسجلة كما يجب.

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **ملاحظات** | **لا** | **نعم** | **الاسئلة** |
|  |  |  | هل هناك مصلحة المشتريات في الشرك تتولى تلبية طلبات الشراء لمتلف مصالح الشركة  |
|  |  |  | هل وظيفة التموين مستقلة عن الوظائف الأخرى (كوظيفة استلام البضائع من المخزونات |
|  |  |  | هل يتم أثبات طلبات الشراء من قبل مختلف المصالح المعنية بالأمر |
|  |  |  | هل الطلبات مرقمة ترقيما مسبقا وتتم مراقبة استعمالها ماديا |
|  |  |  | ا |
|  |  |  | هل تخضع عملية الشراء التي تتعدى مبالغها حد معينا الى المناقصات ومقارنة عروض مختلف المورودين لاختيار أحسنهم  |
|  |  |  | هل يقوم اشخاص مستقلون عن مصلحة الشراء بمراقبة دورية الأسعار المدفوعة على السلع المشترات والتأكد من ان تلك الأسعار ليست أغلى من أسعار السوق |
|  |  |  | هل تسلم فواتير الشراء بمجرد وصولها الى مصلحة الرسائل مباشرة الى الأشخاص المكلفين بدفعها |
|  |  |  | هل يعد ويراقب ميزان المراجعة الخاص بحساب المورودين ويقارن بدفتر الإستاد العام شهريا على الاقل |
|  |  |  | هل تقارن كشوف الحسابات المرسلة من طرف المورودين بالمستندات المبررة او بالحسابات الفردية لهم  |

**المبيعات**

**الأهداف**

- جميع المبيعات قد تمت فوترتها ومعالجتها محاسبيا

- كل المبالغ التي كانت محل الفواتير قابلة للتحصيل بما في ذا لك التحويل من جديد.

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **الملاحظات** | **لا** | نعم | **الاسئلة** |
|  |  |  | هل تفحص طلبيات الزبائن و يوافق عليها بتأشيرات قبل ارسال المخزونات من البضائع من طرف مصلحة البيع ؟ |
|  |  |  | هل هناك استقلالية بين مصلحة الارسال و مصلحة مستخدمي المخازن؟ |
|  |  |  | هل يمنع مستخدمي الإرسال من الدخول الى حيث وجود المخزونات من البضائع التي تحت حماية مستخدمي المخازن ؟ |
|  |  |  | هل تراقب الكميات الصادرة من طرف شخص ثاني من عمال المخازن او من طرف شخص اخر من عمال مصلحة الارسال ؟ |
|  |  |  | هل جداول الإرسال المراقبة ترقيما مسبقا: -اجبارية لكل المخزونات من البضائع التي تغادر المخازن ؟ - مراقبة من طرف مصلحة الفوترة و ذلك من اجل التأكد من أن كل ارسال كان محل الفوترة ؟ |
|  |  |  | هل مصلحة الفوترة مستقلة عن كل من مصلحة الزبائن و مصلحة ارسال المبيعات ؟ |
|  |  |  |  هل تراقب كل فواتير البيع (من حيث السعر شروط التسديد التخفيضات) بعد اعدادها؟ |
|  |  |  | هل فواتير الانقاص: -مرقمة ومسجلة؟ -مبررة بمذكرة استقبال في حالة مردودات البضائع؟ -موافق عليها من طرف مسؤول؟ |
|  |  |  | هل يعد بصفة منتظمة ميزان مراجعة الزبائن شهريا و يقارن برصيد الحساب الاجمالي؟ |
|  |  |  | هل ترسل الكشوف الشهرية الى كل مديني المؤسسة؟ |

**المخزونات**

**الاهداف:**

 **- هل تتم عملية الرقابة على المخزونات بصفة منتظمة؟**

 **- هل تم حفظ و تحديد طبيعة كل المخزونان؟**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **ملاحظات** | **لا** | **نعم** | **الاسئلة** |
|  |  |  | هل استلام جميع المخزونات من البضائع و المواد الاولية و مختلف اللوازم تمر بصفة اجبارية على مصلحة مركزية للاستقبال في كل مستودع؟ |
|  |  |  | هل العمال المكلفين باستقبال البضائع مستقلين عن مصلحة الشراء و الاشخاص الذين يتخذون قرارات الشراء؟ |
|  |  |  | هل يتم اعداد وصل الدخول لجميع الادخالات؟ |
|  |  |  | اذا تم اعداد مذكرة الاستلام ووصل الخروج فهل هي: -ممضى عليها؟ -مؤرخة؟ -مرقمة و تمت مراجعتها؟ |
|  |  |  | هل يتم ادراج نسخة من مذكرة الاستلام لمصلحة الاستلام؟ |
|  |  |  | هل تظهر على مذكرة الاستلام معلومات تدل على الاستقبال الجزئي للطلبية؟ |
|  |  |  | هل تراعى الاجراءات التالية: -مراعاة شروط الدفع،الاسعار؟و الكميات الظاهرة على الفواتير و مقارنتها بالطلبيات؟ -مقارنة محتوى الفواتير بمحتوى مذكرات الاستلام الاتية من مصلحة الاستقبال مباشرة؟ - تدقيق العمليات الظاهرة على المستندات؟ -تدقيق التحميل المحاسبي؟ |
|  |  |  | هل تراقب مصلحة الاستقبال و الكميات التي تم ادخالها؟ |
|  |  |  | هل يتم استعمال تقنيات الجلاد المستمر لكل العناصر الاساسية للمخزونات و الجاري العمل بها؟ |
|  |  |  | هل تمسك السجلات التفصيلية للمخزونات من طرف اشخاص غير الذين يسهرون على حمايتها؟ |
|  |  |  | هل يتم حماية المخزونات ضد أخطار السرقة بوضعها في أماكن آمنة تتماشى مع نع المخزون و يمنع الدخول اليها الا المرخص لهم؟ |
|  |  |  | هل يتم تطبيق القيمة العادلة في دورة المخزونات على مستوى الشركة؟ |

 **معالجة الاجور**

**الاهداف:**

**-** **الحصول على نظام رقابة داخلية فعال يتماشى مع أعباء المستخدمين لشركة.**

 **-** **التأكد من ان اعباء مستخدمي الشركة لكل سنة من السنوات المالية تمت معالجتها محاسبيا.**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **ملاحظات** | **لا** | **نعم** | **الاسئلة** |
|  |  |  | هل هناك مصلحة خاصة بالمستخدمين لها المعلومات الكاملة بما في ذلك الرواتب و الاجور؟ |
|  |  |  | هل اضافة اسماء اشخاص في قائمة الاجور او تغيير الاجور الفردية تخضع الى مراقبة مسبقة لمسؤولين مستقلين عن مصلحة الاجور؟ |
|  |  |  | هل تتضمن اجراءات تحضير الاجور رقابة مسؤول مستقل عن مصلحة الاجور؟ |
|  |  |   | هل الساعات الضابطة لدخول و خروج المستخدمين مستعملة في مراقبة الاجور؟ |
|  |  |  | هل هناك شخص يقوم بمراقبة محاسبة الاجور مستقل عن المسؤول عنها؟ |
|  |  |  | هل يتم اعداد التقارب بين مصلحة الاجور و مصلحة المحاسبة و المالية |
| **نظام معلوماتي(المعالجة و الاجور)** |  |  | هل يتم اعداد التقارب بين كشف الاجور(استمارة الاجرة) و اليومية العامة لمحاسبة الاجور؟ |

**الصندوق**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **ملاحظات** | **لا** | **نعم** | **الاسئلة** |
|  |  |  | هل يتم اعداد وثيقة حركة صندوق الاموال؟ |
|  |  |  | هل توجد يومية الصندوق؟ |
|  |  |  | هل نفقات الصندوق مبررة بمستندات موافق عليها بصفة منتظمة؟ |
|  |  |  | هل يمضي المستفيدون ايصالات عند كل دفع؟ |
|  |  |  | هل يتم مراقبة الشخص المسؤول عن الصندوق من قبل شخص اخر من قسم المحاسبة و المالية؟ |
| **جميع الايرادات لا يتم استلامها نقدا بل يتم تحويلها الى الحساب البنكي الخاص بالإيرادات** |  |  | هل تتم مراقبة الايرادات التي تستلم نقدا؟ ومن أي شخص تتم عملية الرقابة؟ |
| **نظام الفوترة** |  |  | هل هناك رقابة فعالة على المبيعات التي تتم نقدا؟ |

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **جميع العمليات المتعلقة بالإيرادات يتم ادراجها في برمجيات المعلوماتية و مرفقة بوثاق الاثبات المصادق عليها من قبل قسم المحاسبة و المالية** |  |  | هل هناك رقابة فعالة تمارس على مختلف الايرادات كالفوائد والايجارات والمبيعات الاستثنائية (بيع المنتجات المتبقية)؟ |

**البنك**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| ملاحظات | لا | نعم | **الاسئلة** |
|  |  |  | هل يتم حفظ دفاتر الشيكات البيضاء في مكان آمن و تحت مسؤولية شخص ليس له الحق في الامضاء؟ |
|  |  |  | هل يتم اعداد الشيكات بوجود وثائق اثبات في حالة الطلب عليها؟ |
|  |  |  | هل الاشخاص الذين يقومون بتحضير الشيكات مستقلون عن الاشخاص الذين يقومون بالمصادقة على الوثائق و الطلب على الشيكات؟ |
|  |  |  | هل الاشخاص الذين يقومون بإمضاء الشيكات معينون من قبل مجلس الادارة |
|  |  |  | هل الاشخاص الذين يقومون بإمضاء الشيكات يسعون الى مراجعة وثائق الاثبات وقت الامضاء |
|  |  |  | هل الاشخاص المعنيين بالإمضاء مستقلين عن: -مصلحة الشراء؟ -الاشخاص الذين يقومون بتسوية النفقات الخاصة؟ -الاشخاص الذين يصادقون على وثائق الاثبات؟ -الاشخاص الذين يقومون بتحضير دفتر التسويات أو الذين يقومون بمقاربة الوثائق التس لم تتم تسويتها مع دفتر الاستاذ العام؟ -الاشخلص الذين يقومون باعداد الشيكات؟ - الاشخاص الذين يقومون بتحضير يوميات المدفوعات؟ |
|  |  |  | هل كل الاشعارات بالمدين و الدائن و جميع الوثائق غير المدفوعة تخضع للمراجعة من قبل الشخص الذي ليس له الاذن بمراقبة الايرادات؟ |
|  |  |  | هل الشيكات المدفوعة يتم فحصها لمراجعة: - بأن الامضاءات قد تمت الموافقة عليها؟ - بأن التحويلات قد تمت بشكل منتظم؟ هل الشيكات المدفوعة يتم فحصها لمراجعة: - بأن الامضاءات قد تمت الموافقة عليها؟ - بأن التحويلات قد تمت بشكل منتظم؟- بأن اسم المستفيد و المبلغ لم يتم المساس بهما؟ |
|  |  |  | هل هناك مطابقة بين تواريخ،مبالغ الودائع اليومية الظاهرة في الكشوف البنكية مع يومية المبيعات؟ |
|  |  |  | هل يتم اعداد الحالة التقريبية للكشوف البنكية شهريا؟ |

 **التثبيتات**

الاهداف:

 - جميع التبيثات سجلت محاسبيا و تمت مراجعتها و تحديد طبيعتها.

 - أن الجرد المادي للتبيثات قد تم بشكل منتظم و مطابق للتسجيلات المحاسبية

 - أن حركة التثبيتات قد تمت بشكل صحيح في القوائم المالية.

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| ملاحظات | لا | نعم | الاسئلة |
| على مستوى المديرية العامة |  |   | هل تقوم الشركة بإعداد مخططات التبيثات المرتبطة بالمدى الطويل؟ |
|  |  |  | هل يتم مسك دفاتر التثبيتات القانونية ؟ |
|  |  |  | الادوات و المعدات الصغيرة هل : - يتم حفظها في أماكن خاصة ؟ - هناك أشخاص معينون لمراقبة هذا النوع من التثبيتات العينية ؟ |

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  |  |  | هل كل التثبيتات الخاصة بالشركة تتميز ببطاقة خاصة بها (التثبيت/الاهتلاكات/القيمة المحاسبية الصافية/القيمة المتبقية) ؟ |
| يتم متابعة نظام التثبيتات من قبل قسم المحاسبة |  |  | هل تتم متابعة بطاقة التثبيتات من قبل قسم المحاسبة و المالية ؟ |
|  |  |  | هل تخضع بطاقة التثبيتات: - لعملية الانجاز ؟ -للمراقبة الدورية ؟ - للجرد المادي ؟ - لعملية الاستحداث (القيمة العادلة) ؟ |

**المطلب الرابع : أدوات الدراسة ( القوائم المالية )**

**- عرض القوائم المالية للمؤسسة :**

عرض القوائم المالية للمؤسسة عملية اعطت معلومات محاسبية استعملت على القوائم المالية ولأتباث الدور الايجابي الذي تلعبه الرقابة الداخلية على جودة القوائم المالية ، تقوم المؤسسة بأعدادها وعرضها سنويا على هدا الاساس سوق نقوم بعرض أصول وخصوم المؤسسة وكذا جدول حسابات النتائج و تحليلهم بهدف معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

**تقديم ميزانيته سنة 2016**

 **أولا** جدول يبين جانب الاصول للمؤسسة لسنة 2016:

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **القيمة الصافية** | **استهلاك و مئونات** | **القيمة الاجمالية** | **البيان** |
|  |  |  | الاصول الثابتة |
| 14497557.95 | 515747746.08 | 66072304.03 | تثبيتات معنوية |
|  |  |  | تثبيتات عينية |
| 2858395336.8 |  | 2858395336.8 | اراضي |
| 2707431991.41 | 1221151932.02 | 3928583923.43 | مباني |
| 107491338.87 | 2869213676.48 | 2976705015.35 | تثبيتات عينية اخرى |
|  |  |  | تثيبثات في شكل امتياز |
| 504738823.10 |  | 504738823.10 | تثبيتات الجاري انجازها |
|  |  |  | **تثبيتات مالية** |
| 321430000.00 |  | 321430000.00 | المساهمات الاخرى و القيم الملحقة |
| 14191649.62 | 181825.50 | 14373275.12 | قروض وأصول مالية غير جارية |
| 197915460.51 |  | 197915460.51 | ضرائب مختلف الاصول |
| 6432881195.06 | 4435332943.28 | 10868214138.34 | **مجموع الاصول غير الجارية** |
|  |  |  | الاصول الجارية |
| 2292846450.34 | 91439043.63 | 2384285493.97 | المخزونات |
|  |  |  | قيم قابلة التحقيق |
| 2495139833.41 | 1185984542.99 | 3681124376.40 | الزبائن |
| 1759281745.60 |  | 1759281745.60 | مدينون آخرون |
| 654848692.12 |  | 654848692.12 | ضرائب مسترجعة |
|  |  |  | أموال جاهزة |
| 977562487.76 |  | 977562487.76 | الخزينة |
| 8179679209.23 | 1277423582.62 | 9457109795.85 | **مجموع الاصول الجارية** |
| 14612560404.29 | 5172756529.90 | 20325316934.19 | **مجموع الأصول** |

**ثانيا: جدول يبين جانب الخصوم للمؤسسة لسنة 2016:**

|  |  |
| --- | --- |
| **المبلغ** |  **البيان** |
|  | رأس المال |
| 8322000000.00 | رأس المال الخاص |
|  | رأس المال غير مستعان به |
| 98437624.00 | علاوات واحتياط |
|  | فارق التقييم |
|  | فارق اعادة التقدير |
| 295137195.95- | **النتيجة** |
| 562556847.10- | نتائج قيد التخصيص |
| 7562743560.95 | ***المجموع 1*** |
|  | **الخصوم الغير الجارية** |
| 5081742371.31 | ديون مالية |
| 214020500.25 | ضرائب الاستغلال |
| 541773262.17 | مؤونات الخسائر و التكاليف |
| 5837536133.73 | ***ألمجموع*** |
|  | **الخصوم الجارية** |
| 281215674.23 | **المورد** |
| 85676066.53 | **الضرائب** |
| 258128356.44 | **ديون أخرى** |
| 587260592.41 | **خزينة الخصوم** |
| 1212280689.67 | المجموع 3 |
| 14612560404.29 | **مجموع الخصوم (1+2+3)** |

المصدر : القوائم المالية للمؤسسة

**تالثا: جدول حسابات النتائج لسنة 2016:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **المبلغ** | **اسم الحساب** | **ر/ح** |
| **2537628762.30****347915832.50****22163355.00** | **المبيعات من البضائع****انتاج مخزن****انتاج مثبت****اعانات الاستغلال** | 70727374 |
| **2707707949.80** | **1-انتاج السنة المالية** |  |
| **1753303836.52-****-254916801.14** | **مشتريات مستهلكة****خدمات خارجية أخرى** | **60** |
| **-2008220637.66** | **2-استهلاك السنة المالية** |  |
| **699487312.14** | **3-القيمة المضافة للاستغلال** |  |
| **-937863075.30****-35251460.15** | **اعباء المستخدمين****ضرائب و الرسوم المماثلة** | **63****64** |
| **-273627223.31** | **4-اجمالي فائض الاستغلال** |  |
| **126873926.32****-35091620.17****-43852610.01****87915228.11** | **المنتجات العملياتية الاخرى****الأعباء العملياتية الأخرى****مخصصات الاستهلاك المؤنات****الاسترجاعات عن خسائر القيمة** | **75****65****68****78** |
| **-532455759.07** | **5-النتيجة العملياتية** |  |
| **5236578.64****-36158244.95** | **المنتجات المالية****الاعباء المالية** | **76****66** |
| **-30921266.31** | **6-النتيجة المالية** |  |
| **-56337746.38** | **7-النتيجة العادية قبل الضرائب** |  |
|  | **ضرائب واجب دفعها على النتيجة العادية****ضرائب مختلفة على النتيجة العادية** |  |
| **2527733682.87** | **مجموع النتائج العادية** |  |
| **-3512714866.38** | **مجموع الاعباء على الانشطة العادية** |  |
| **-584981163.51** | **النتيجة الصافية** |  |
| **289843987.56** | **العناصر غير العادية (المنتجات)****العناصر غير العادية (الأعباء)** |  |
| **289843987.56** | **8-النتيجة الغير العادية** |  |
| **-295137195.95** | **9-النتيجة الصافية للسنة المالية** |  |

**المبحث الثاني:تحليل النتائج الأدوات**

 **اعداد الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016:**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| % | **المبالغ** | **الخصوم** | % | **المبالغ** | **الأصول** |
| 51.839.98.3 | 7562743580.555837536133.731212280689.61 | **الأموال الخاصة****خصوم غير جارية****ديون قصيرة الأجل** | 445615.733.66.7 | 6432881195.008179679205.232292846450.344905270271.13977562487.76 | الأصول الثابتة لأصول التجاريةقيم الاستغلالقيم قابلة للتحقيققيم جاهزة |
| **100** | 14612560404.29 | **المجموع** | **100** | 14612560404.29 | ا**لمجموع** |

المصدر: اعداد الطالبة

**التعليق:**

ومن الميزانية المختصرة لسنة 2016 نجد ان الوضعية المالية كما يلي:

نلاحظ ان نسبة الأصول التابثة (0.44) اصغر من نسبة الاصول المتداولة (0.56) هذا ما يدل على ان النشاط الصناعي للمؤسسة معتدل.

كما نلاحظ أن نسبة الأموال الخاصة (0.51) موجبة وهذا يعني أن للمؤسسة القادرة على الاعتماد على نفسها.

وأن نسبة الديون القصيرة الأجل (0.83) أكبر من نسبة القيم الجاهزة(0.06) وهذا مؤشر على أن المؤسسة في خطر مالي

ويلاحظ أيضا أن الأصول الجارية (0.56) أكبر من الديون قصيرة الأجل(0.08) أي أن المؤسسة قد تتفادى تكلفة الاقراض قصيرة الأجل التي تتصف بمعدل فائدة كبيرة وبتاريخ استحقاق قصير خطر مالي.

**التعليق حول جدول تحليل النتائج**

من خلال النتيجة المبينة في الجدول أعلاه ، نستنتج أن المؤسسة اصبحت تعرف نتائج دورية سالبة (خسارة) و هذا بسبب تراجع رقم الأعمال بسبب المنافسة الشرسة في السوق و النفقات الضخمة التي تعاني منها المؤسسة و بالدرجة الأولى نفقات الاستهلاكيات الوسطية المتعلقة بتكلفة شراء المواد الأولية (أمام انخفاض قيمة الدينار الجزائري و تأثير عامل خسارة سعر الصرف) بالإضافة الى أجور العمال الكبيرة التي ارتفعت نسبتها بعد دمج العمال في المؤسسة وفق سياسة التشغيل المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل.

**خلاصة الفصل التطبيقي:**

سمحت لنا الدراسة لهذا الفصل من معرفة الدور الذي يقوم به قسم التدقيق الداخلي بالمؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية بسيدي بلعباس و ذلك بأخذ نظرة عامة عن واقع وظيفة التدقيق بالمؤسسة الجزائرية من جهة ، و من جهة اخرى تمكنا من معرفة وضعية المؤسسة و الدور الايجابي للرقابة الداخلية و ذلك من خلال عرض قوائمها المالية و تحليلها .

عرفت المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية نتائج دورية سالبة (خسارة) متتالية في السنوات الاخيرة رغم الاعانات المقدمة من طرف الدولة(150 مليار سنتيم 2012) و مسح الديون (240 مليار سنتيم سنة 2012).

و بالرغم من ضعف الاداء المالي للمؤسسة و تراجعه في الا أن الرقابة الداخلية يساهم و بشكل مستمر في تحسينه و يطهر هذا الى خبرة و كفاءة المدققين الداخليين للمؤسسة و تنفيذهم للمهام الموكلة اليهم على اكمل وجه.

**الخاتمة:**

ان موضوع الرقابة الداخلية من المواضيع التي نالت اهتماما من الباحثين والمهنيين في مجال التدقيق الداخلي وهذا كفيل بمراقبة وحماية حقوق المؤسسات ومجوداتها من شتى أعمال التلاعب والإهمال وحاجة المؤسسات اليها لتأكيد أن قوائمها المالية ذات جودة وتعكس الصورة العادية للمركز المالي فهذه الوظيفة تعتمد على تنظيم جيد وتقسيم الوظائف وتحديد المسئوليات وعلى نظام محاسبي سليم وعناصر بشرية مؤهلة وأدوات رقابية ملائمة.

 من خلال دراستنا هذه تبين لنا اثبات الفرضية من جانبين النظري والتطبيقي بأن الرقابة الداخلية تؤثر على جودة هذه القوائم المالية من خلال الدور الفعال التي تلعبه في تحسين جودة هده القوائم ودلك بتطبيق مختلف مبادئ ومعايير التدقيق المتعارف عليها.

إذا تعتبر الرقابة الداخلية أداة من التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية لدعم الوظيفة والإدارية بالإضافة كونه دعما للمدقق الخارجي بشأن تقييم نظام الرقبة الداخلية.

 فبعد معالجتنا وتحليلنا لمختلف جوانب الموضوع في فصوله الثلاثة توصلنا الى بعض نتائج مع مجموعة من الاقتراحات.

**1-النتائج:**

- يعتبر وجود نظام سليم وقول للرقابة الداخلية في المؤسسة يمكنها من حماية أصول المؤسسة وممتلكاتها.

- ان الرقابة الداخلية هي مجموعة من الإجراءات والقوانين التي تضعها المؤسسة لضمان السير الحسن لعملياتها والتحكم في وظائفها المؤسسة وضمان استقرارها.

- تبرز الرقابة الداخلية آلية أساسية لإعطائها الضمان لمستخدمي القوائم المالية وذلك من خلال الرأي الفني المحايد الذي يصدر عن مدى جودة ودقة وعدالة القوائم المالية.

– تعمل الرقابة الداخلية من منع وتقليل حدوث الأخطاء، وهدا يزيد الحاجة لها، كما تسعى الى الحد من الإسراف والضياع الذي يزيد من المردودية ويحسن الأداء ويزيد من الكفاءة والفعالية.

– ترتكز جودة القوائم المالية على اكتشاف المدقق المحاسبي للأخطاء والمخالفات الموجودة بالقوائم المالية لإبلاغ عنها في التقرير النهائي المقدم للمؤسسة.

**2-التوصيات:**

في ضوء ما توصلت اليه الدراسة من نتائج فإننا نقترح جملة من التوصيات التي تعود بالنفع والفائدة على المؤسسة.

– توظيف أشخاص لهم كفاءات وقدرات عملية ومهنية وهدا لتأدية مهامهم وفق مبادئ ومعايير التدقيق المتعارف عليها.

– استخدام طرق تقنية حديثة لتدعيم نظام الرقابة الداخلية، بالإضافة الى بناء وتشغيل هيكل ملائم لنظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة.

– تحسيس الموظفين بأهمية الرقابة الداخلية، وضرورة الاهتمام بالتوصيات والاقتراحات التي تخرج ضمن التقرير النهائي للمدقق الداخلي.

**الفهرس**

[**امقدمة..................................................................................................................... 01**](#a)

**[اشكالية الدراسة: .......................................................................................................... 02](#a1)**

**[فرضيات الدراسة........................................................................................................... 02](#a1)**

**[أهداف الدراسة: ........................................................................................................... 02](#a1)**

**[اسباب اختيار الموضوع..................................................................................................... 02](#a1)**

**[اهمية الدراسة .............................................................................................................. 03](#a2)**

**[منهج الدراسة.............................................................................................................. 03](#a2)**

**[هيكل الدراسة.............................................................................................................. 03](#a2)**

**ا لفصل الاول**

 [**تمهيد.................................................................................................................. 05**](#a3)

**[المبحث الأول عموميات حول نظام الرقابة الداخلية ......................................................................... 06](#a5)**

**[المطلب الأول ماهية نظام الرقابة ألداخلية.................................................................................... 06](#a5)**

[**المطلب الثاني أنواع وأهداف نظام الرقابة الداخلية........................................................................... 08**](#a6)

[**المطلب الثالث: وسائل وعوامل تطور نظام الرقابة الداخلية.................................................................... 11**](#a7)

[**المطلب الرابع: إجراءات نظام الرقابة الداخلية.................................................................................13**](#a8)
**[المبحث الثاني القوائم المالية: ................................................................................................ 20](#a9)**

 **[تعريف وعرض القوائم المالية................................................................................. 20 : المطلب الاول](#a9)**

 [**المطلب الثاني: عناصر القوائم المالية: ....................................................................................... 21**](#b1)

 [**المطلب الثالث: مستخدمو القوائم المالية: ................................................................................. 27**](#b2)

**[المبحث الثالث............................................................................................................. 30](#b3)**

**[المطلب الأول مقومات نظام الرقابة الداخلية لجودة القوائم المالية...............................................................30](#b3)**

[**المطلب الثاني**: معايير **نظام الرقابة الداخلية لجودة القوائم المالية ............................................................... 32**](#b4)

[**المطلب الثالث: الخصائص النوعية الرئيسية للقوائم المالية النتائج عن نظام رقابة داخلية متكامل..................................34**](#b5)

[**خلاصة الفصل الأول....................................................................................................... 37**](#b6)

**الفصل الثاني**

[**مقدمة الفصل الثاني......................................................................................................... 39**](#b7)

**[المطلب الاول............................................................................................................... 40](#b8)**

**[المطلب الثاني.............................................................................................................. 40](#b8)**

[**المطلب الثالث.............................................................................................................. 41**](#b9)

[**المطلب الرابع............................................................................................................... 42**](#c1)

[**المطلب الخامس............................................................................................................. 44**](#c2)

[**المطلب السادس........................................................................................................... 45**](#c3)

[**المطلب السابع............................................................................................................. 46**](#c4)

[**المطلب الثامن.............................................................................................................. 47**](#c5)

[**المبحث الثاني. ملخص الدراسات السابقة..................................................................... .............. 48**](#c6)

**الفصل الثالث**

[**الفصل التطبيقي دراسة حالة الشركة الوطنية للصناعات الإلكترونية............................................................. 49**](#c7)

[**تمهيد: ..................................................................................................................... 50**](#c8)

**[المبحث الأول: عرض عام للمؤسسة..........................................................................................51](#c9)**

**[المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية" ENIE "...................................................51](#c9)**

[**المطلب الثاني: تقديم خلية التدقيق الداخلي للمؤسسة: ........................................................................53**](#d1)

[**االمطلب الثالث:** **تقييم نظام الرقابة الداخلية.................................................................................. 54**](#d2)

**[المبحث الثاني: عرض القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها......................................................................... 62](#d3)**

**[المطلب الأول تقديم ميزانية سنة 2016 ..................................................................................... 62](#d3)**

[**خلاصة الفصل التطبيقي .................................................................................................... 68**](#d4)

[**الخاتمة ......................................................................................................................69**](#d5)